Journal Of the Iraqia University (75-9) June (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIne ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

# القراءات القرآنية واثرها في العلوم الشرعية

م.م الهام زيد عبيد
أ . د . محمود دهام نايف
الجامعة العراقية / كلية التربية للبنات

# Qur’anic Readings and Their Impact on Islamic Sciences

Ilham Zaid Obeid
Ilham.Zaid.Obeaid@ec.edu.ig

يتناول هذا البحث موضوع القراءات وأثرها في العلوم الشرعية، مبينًا مكانة علم القراءات ودوره في توجيه المعاني واستنباط الأحكام. يهدف البحث إلى بيان أثر اختلاف القراءات في إثراء التفسير، وترجيح الأقوال الفقهية، وبناء القواعد الأصولية، مع إبراز علاقتها بعلوم اللغة وسائر العلوم المرتبطة بالقرآن الكريم.اعتمد البحث المنهج الاستقرائي التحليلي من خلال تتبع الأمثلة التطبيقية في كتب التفسير والفقه والأصول، وتحليل أثر القراءات في توجيه المعنى وتقوية الاستدلال. وتوصل البحث إلى أن اختلاف القراءات اختلاف تنوّعٍ يُثري الدلالة ولا يوقع في التعارض، وأن القراءات المتواترة تمثل مصدرًا معتبرًا في البناء العلمي الشرعي. الكلمات المفتاحية:القراءات القرآنية – العلوم الشرعية – التفسير – الفقه – أصول الفقه – الاستنباط

Abstract (English)

This study explores the impact of Qur’anic readings (Qira’at) on Islamic sciences, highlighting their status and role in guiding meanings and deriving legal rulings. The research aims to clarify the effect of variant readings in enriching exegesis, preferring juristic opinions, establishing principles of Islamic legal theory, and their relation to Arabic linguistic disciplines.The study adopts an inductive-analytical approach by examining applied examples from works of Tafsir, Fiqh, and Usul al-Fiqh, analyzing how Qira’at influence interpretation and strengthen reasoning. Findings indicate that the diversity of authentic Qur’anic readings represents complementary variation rather than contradiction, enriching textual meaning, and that mutawatir readings serve as an authoritative source in Islamic scholarly construction. Keywords:Qur’anic Readings (Qira’at); Islamic Sciences; Tafsir; Fiqh; Usul al-Fiqh; Legal Derivation

بِسْمِ

## المقدمة

الحمد لله الذي أنزل القرآن الكريم هدىً للناس وبيناتٍ من الهدى والفرقان، وجعله معجزةً خالدةً محفوظةً من التحريف والتبديل، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه.يعد علم القراءات القرآنية من أهم العلوم الشرعية وأجلها قدرًا، إذ يتعلق بفهم النص القرآني في أعمق أبعاده. وقد تنوعت القراءات وتعددت وجوهها وفق ما ثبت تواترها عن النبي ﷺ، وكان لذلك أثر بالغ في إثراء المعاني، وتوسيع الدلالات، وتوجيه الأحكام، وتعزيز البناء العلمي للعلوم الشرعية.وتكمن اشكالية البحث في مدى تأثير القراءات القرآنية في نشأة العلوم الشرعية وتطورها، وكيف أسهم اختلاف القراءات في توجيه المعاني وترجيح الأقوال و الهدف من البحث يتمحور في بيان مفهوم القراءات القرآنية وأهميتها ومكانتها بين العلوم الشرعية، إبراز أثر القراءات في التفسير وترجيح الأقوال العلمية، الكشف عن دورها في الفقه وأصوله، وعلوم اللغة والبلاغة. وقد اعتمدت في البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي من خلال تتبع النصوص والأمثلة التطبيقية في كتب التفسير والفقه والأصول، وتحليل تأثير القراءات في توجيه المعنى وبناء الأحكام.واهم ما توصلت اليه في نهاية البحث ان:القراءات المتواترة مصدر أصيل من مصادر الاستدلال في العلوم الشرعية.اختلاف القراءات اختلاف تنوع لا تعارض، ويثري المعنى القرآني.للقراءات أثر واضح في توجيه التفسير واستنباط الأحكام الفقهية.القراءات أسهمت في بناء القواعد الأصولية واللغوية.وختاماً نسأل الله ﷻ ان يتقبل منا هذا العمل ويجعله خالصاً لوجهه الكريم.

**القراءات القرآنية**

**أولاً: التعريف اللغوي والاصطلاحي للقراءات**

**١. التعريف اللغوي**

يرجع مصطلح "القراءات" في أصله اللغوي إلى مادة (قرأ)، التي تدل على معنى الجمع والضم. فالقراءة في اللغة تعني ضمّ الشيء بعضه إلى بعض، ومنه قولهم: "قرأ الشيء" أي جمعه. كما استُخدم هذا اللفظ في السياق العربي للدلالة على الجمع المنظم، ومن ذلك قولهم: "قرأت الناقة جنينًا" أي ضمّت ما في رحمها[١].

ومن هذا المعنى الاشتقاقي أُطلق لفظ "القرآن" على كتاب الله تعالى، لكونه جامعًا للآيات والسور والأحكام والقصص، إذ تتآلف أجزاؤه ضمن نسق دلالي وتشريعي متكامل. وقد ورد هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾[٢] أي جمعه وتلاوته على الوجه المأثور[٣].

**٢. التعريف الاصطلاحي**

تعددت تعريفات العلماء لعلم القراءات، تبعًا لاختلاف مناهجهم في النظر إلى هذا العلم، إلا أنها تلتقي في جوهرها حول كونه علمًا يُعنى بكيفيات أداء ألفاظ القرآن الكريم.فقد عرّف الإمام الزركشي القراءات بأنها: ( اختلاف ألفاظ الوحي في رسم الحروف أو هيئات النطق، من حيث التخفيف والتشديد، وغير ذلك من أوجه الأداء)[٤].بينما قدّم الإمام ابن الجزري تعريفًا أكثر شمولًا، حيث اعتبر القراءات: ( علمًا يُبحث فيه عن كيفية أداء كلمات القرآن الكريم، ووجوه الاختلاف فيها، مع عزو كل وجه إلى ناقله)[٥]. ويتميّز هذا التعريف بكونه جامعًا لمختلف أنماط القراءات، سواء المتواترة أو الشاذة، كما أنه يربط بين الأداء والرواية.أما القسطلاني فقد ركّز في تعريفه على الجانب النقلي، إذ اعتبر علم القراءات: ( علمًا يُعرف من خلاله اتفاق الرواة واختلافهم في أداء النص القرآني، من حيث الحذف والإثبات، والتحريك والتسكين، والإبدال، وغير ذلك، بشرط الاعتماد على السماع)[٦].وفي السياق نفسه، أشار الدمياطي إلى أن هذا العلم : يتناول أوجه الاختلاف في الأداء القرآني من حيث الرواية والنطق، ضمن إطار من الضبط والإسناد[٧].ومن خلال هذه التعريفات، يمكن استخلاص أن علم القراءات: يمثل حقلًا معرفيًا مركبًا يجمع بين الرواية والدراية، ويُعنى بدراسة الأداء القرآني في ضوء الأسانيد الموثوقة والقواعد اللغوية.

**ثانياً: تقسيم القراءات من حيث القبول والرد**

تُقسَّم القراءات القرآنية، من حيث الاعتبار العلمي والاحتجاج، إلى قسمين رئيسيين: قراءات مقبولة (متواترة)، وقراءات مردودة (شاذة)، وذلك بناءً على مدى استيفائها لشروط القبول التي أقرّها علماء هذا الفن.

**١. القراءات المقبولة (المتواترة)**

تُعرّف القراءة المتواترة بأنها القراءة التي استوفت جملة من الشروط المنهجية، والتي تُعد معيارًا لقبول القراءة والاحتجاج بها[٨]، وهذه الشروط هي:

**أ. صحة السند**

يُعد شرط صحة السند الركيزة الأساسية في قبول القراءة، ويقصد به : أن تُروى القراءة بسند متصل إلى النبي ﷺ، عن طريق رواة عدول ضابطين، بحيث يمتنع تواطؤهم على الخطأ أو الكذب. ويشترط في ذلك أن تكون القراءة مشهورة عند أئمة هذا الفن، ومتلقاة بالقبول بينهم[٩].

**ب. موافقة رسم المصحف العثماني**

يشترط لقبول القراءة أن تكون موافقة لرسم أحد المصاحف العثمانية، ولو على سبيل الاحتمال. ويُقصد بالموافقة هنا أن لا تتعارض القراءة مع الرسم المعتمد، حتى وإن اختلفت في بعض الوجوه التي يحتملها الخط ومن ذلك قراءة ابن عامر الشامي: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا 9F﴾[١٠]

بغير واو ، وقراءته: (وَالزُّبُرِ وَالْكِتَبِ)[١١] بزيادة باء في الاسمين وذلك ثابت في المصحف الشامي.

وقراءة ابن كثير المكي: ﴿جَنَّٰتِ تَجْرِى تَحْتَهَا الْأَنْهَر11F﴾[١٢] بزيادة (من) وذلك ثابت في المصحف المكي.

أماً إذا لم يكن الحرف ثابتاً في أي واحد من المصاحف العثمانية فسوف تُعد القراءة شاذة في هذه الحالة[١٣].

**ج. موافقة وجه من وجوه اللغة العربية**

ينبغي أن تكون القراءة موافقة لقواعد اللغة العربية، ولو بوجه من وجوهها المعتبرة، سواء كان هذا الوجه فصيحًا شائعًا أو أقل شيوعًا، ما دام ثابتًا في الاستعمال العربي ومن ذلك قبولها كما في اسكان (بارئكم) في قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ13F﴾[١٤] وغير ذلك كثير[١٥].وقد استقر رأي جمهور العلماء على أن اجتماع هذه الشروط الثلاثة يُعد كافيًا للحكم بقبول القراءة، وهو ما يجعل تعريف ابن الجزري من أدق التعريفات وأشملها، لشموله لهذه المعايير.

**٢. القراءات الشاذة (المردودة)**

تُعرّف القراءات الشاذة( بأنها كل قراءة اختلّ فيها أحد شروط القبول المتقدمة)[١٥F١٦]، وهذا يعني سقوط الاحتجاج بها في التلاوة، وإن كان قد يُستأنس بها في بعض الدراسات اللغوية أو التفسيرية ، وضوابط القراءة الشاذة تتلخص بما يلي

أنواع القراءات الشاذة[١٦F١٧]:

**أ. ما ضعف سنده**

وهو ما لم يثبت بنقل صحيح، أو لم تتوفر فيه شروط الضبط والعدالة، وبالتالي يُرفض لعدم تحقق شرط الإسناد، ما نقله غير ثقة او كان غالب سنده ضعيف مثل قراءة ابن السميفع[١٧F١٨] وغيره: قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَٱلۡيَوۡمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ18F﴾[١٩] قرأها: ﴿ننَحّيكَ﴾ بالحاء المهملة[١٩F٢٠].

**ب. ما خالف قواعد العربية**

القراءة التي لا تستند إلى وجه معتبر في اللغة العربية تُرفض، لأنها تخرج عن الإطار اللغوي الذي نزل به القرآن ، وهذا لا يصدر الا من السهو ما نقله ثقة ولم يكن له وجه في العربية مثال ما روي عن نافع في قراءة قوله تعالى : ( مَعَيِشَ)[٢١] أنه قرأها: (معائش) بالهمز، ولا يخفى ما في ذلك من نظر[٢٢].وتجدر الإشارة إلى أن بعض هذه القراءات، رغم عدم قبولها في التلاوة، قد تُفيد في الكشف عن ظواهر لغوية أو لهجية، مما يمنحها قيمة علمية في نطاق الدراسات اللغوية.وهذا يعني أن علم القراءات يُعد من العلوم القرآنية الدقيقة التي تقوم على أسس منهجية صارمة، تجمع بين الرواية الموثقة والتحليل اللغوي. وقد أسهم هذا العلم بدور محوري في حفظ النص القرآني من التحريف، من خلال ضبط أوجه أدائه وتوثيق طرق نقله.

كما يعكس تنوع القراءات ثراءً لغويًا ودلاليًا، يبرز سعة اللغة العربية ومرونتها، ويؤكد في الوقت ذاته دقة المنهج الذي اعتمده العلماء في التمييز بين المقبول والمردود.وعليه، فإن دراسة علم القراءات لا تقتصر على الجانب التعبدي، بل تمتد لتشمل أبعادًا لغوية وأصولية وتاريخية، مما يجعله من الحقول المعرفية الحيوية في الدراسات الإسلامية العليا

**أثر القراءات القرآنية في التفسير**

تُعدّ القراءات القرآنية من أهم المرتكزات المعرفية التي أسهمت في بناء العلوم الإسلامية، لما تحمله من أبعاد لغوية ودلالية عميقة انعكست بصورة مباشرة على فهم النص القرآني وتفسيره. ولا يقتصر دور القراءات على كونها وجوهًا في الأداء الصوتي، بل تتجاوز ذلك لتكون مصدرًا غنيًا في توجيه المعنى، وتعدد الدلالة، واستنباط الأحكام.وقد تنبّه العلماء منذ العصور الأولى إلى أن اختلاف القراءات ليس اختلاف تضاد، وإنما هو اختلاف تنوع يُثري المعنى ويُوسّع آفاق الفهم، الأمر الذي جعلها ركيزة أساسية في علم التفسير، ومجالًا خصبًا لاجتهاد المفسرين. ومن هنا، أصبحت القراءات أداة تحليلية ومنهجية يعتمد عليها المفسر في بيان المعاني وترجيح الأقوال.وعليه، فإن دراسة أثر القراءات في التفسير تمثل مدخلًا مهمًا لفهم طبيعة الاختلاف التفسيري، والكشف عن أصوله اللغوية والنقلية، وإبراز العلاقة الوثيقة بين علوم القرآن والعلوم اللغوية.

**موقف المفسرين من القراءات القرآنية**

تباينت مواقف المفسرين من القراءات القرآنية تبعًا لاختلاف مناهجهم العلمية، وتوجهاتهم العقدية، ومدارسهم اللغوية. ويمكن تصنيف هذه المواقف ضمن اتجاهات متعددة، تتراوح بين القبول المطلق، والترجيح، والنقد، والدفاع.فقد اتجه فريق من المفسرين إلى اعتماد جميع القراءات المتواترة بوصفها نصوصًا قطعية الثبوت، لا يجوز ردّها أو الطعن فيها، مع جواز الترجيح بينها من حيث الدلالة التفسيرية، لا من حيث الصحة. في حين ذهب فريق آخر إلى إخضاع القراءات لمعايير لغوية أو عقلية، مما أدى إلى تفضيل بعضها على بعض، بل وردّ بعضها في بعض الأحيان.ويُعدّ الإمام محمد بن جرير الطبري من أبرز المفسرين الذين أولوا القراءات عناية فائقة، إذ جمعها في تفسيره، وناقش أوجهها، واعتمد على الرواية والنقل أساسًا في إثباتها، مع ممارسة نوع من الترجيح بينها استنادًا إلى اللغة والسياق. غير أن هذا الترجيح لا يُفهم على أنه ردّ للقراءات الأخرى، بل هو اختيار تفسيري لما يراه أقرب إلى المعنى ومن ذلك فإننا إذا تتبعنا القراءات التي تعرض لها في تفسيره نجده يرجح ويفاضل بين القراءة المتواترة وأخرى مثلها، وبناء على كثرة ذلك فسأكتفي ببعض الأمثلة من تفسيره لبيان موقفه الذي استخدم فيه عدة أساليب منها :قوله: ((وأعجب القراءتين إليّ قراءة كذا)) أو ((وهذه القراءة هي الأعجب))إليّ»، أو: (وأصح القراءتين في التلاوة عندي))، أو ((والصواب من القول والقراءة في ذلك عندنا)) أو ((والقراءة التي أستجيزها هي كذا)) أو (هذه قراءة لا أستجيزها) أو قوله عن بعض القراءات الثابتة المتواترة: ((فمن قرأ بكذا فقد أغفل أو فهو ذو غباء))[٢٠F٢٣] المثال: في قوله تعالى: ﴿قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إلا الضَّالُّونَ21F﴾[٢٤] قال الطبري: (واختلف القراء في قراءة قوله: (ومن يَقْنَط) فقرأ ذلك عامة قراء المدينة والكوفة ومن (يقنَط) بفتح النون إلا الأعمش والكسائي فإنهما كسرا النون من (يقنِط) ... فكسْرُها في (ومن يقنط) أولى، وأما الفتح فلا يعرف ذلك من كلام العرب[٢٢F٢٥] .فالطبري – رحمه الله – جعل أولوية الصواب لكسر النون، وهي قراءة البصريين والكسائي وخلف، والباقون من العشرة بفتح النون[٢٣F٢٦] وهم نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وحمزة وأبو جعفر فرد قراءتهم وهم من القراء العشرة.أما الزمخشري، فقد تأثر بمنهجه

الاعتزالي، فكان يُخضع القراءات لمعيار البلاغة والانسجام العقلي، مما دفعه إلى تفضيل بعض القراءات ورفض أخرى إذا تعارضت مع أصوله الفكرية، وهو ما عُدّ موضع نقد من قبل العلماء، لكون القراءات المتواترة جميعها حجة لا تقبل الإبطال ومن ذلك ما ذكره عند قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ24F﴾[٢٧] .قال: (قرئ ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ ، (ومالِكِ)، (وملك) بتخفيف اللام، وقرأ أبو حنيفة رحمه الله: (ملكَ يومَ الدين) بلفظ الفعل ونصب اليوم وقرأ أبو هريرة ﷺ عنه (مالِكَ) بالنصب، وقرأ غيره: (ملَكَ) وهو نصب على المدح، ومنهم من قرأ : (مالكُ) بالرفع.(مَلِك) هو الاختيار لأنها قراءة أهل الحرمين، ولقوله: ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ ٱلْيَومَ 25F﴾[٢٨] ولقوله: ﴿مَلِكِ النَّاسِ29F26﴾. ولأن المِلك يعم، والملك يخص[٣٠]F٢٧.والزمخشري قد يفاضل بين القراءات لزيادة معنى في إحداها ومن ذلك قوله: عند قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ الَّذِينَ ءامَنُوا 28F﴾[٣١] ((ومن قرأ يدافع فمعناه يبالغ في الدفع عنهم، كما يبالغ من يغالب فيه لان فعل المغالب يجيء اقوى وأبلغ)) وهكذا فضل القراءة التى أضافت معنى زائد بليغاً مع أن القراءتين (يَدفع) (ويدافع) كلاهما متواترتان[٣٢]F٢٩.في المقابل، سلك ابن عطية الأندلسي منهجًا وسطًا، حيث عرض القراءات المختلفة، وبيّن دلالاتها، وسعى إلى الجمع بينها قدر الإمكان، مع ترجيح ما يعضده السياق اللغوي. وقد جمع في منهجه بين الرواية والدراية، مما أكسب تفسيره قيمة علمية متميزة ومن ذلك : ترجيح قراءة الجمهور، عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ30F﴾[٣٣] يقول ابن عطية: (وقرا السبعة – ألم اللَّهُ بفتح الميم، والألف ساقطة، وروي عن عاصم أنه سكّن الميم ثم قطع الألف، روى – القراءة – الأولى التي هي كالجماعة حفص، وروى – القراءة – الثانية أبو بكر، وذكرها الفراء عن عاصم، وقرأ أبو جعفر وأبو حيوة((ألم)) بكسر الميم للالتقاء، وذلك رديء؛ لأن الياء تمنع من ذلك والصواب الفتح، وهي قراءة جمهور الناس)[٣٤]F٣١. اما الامام القرطبي، فقد اتسم منهجه بالاعتدال، إذ كان يعرض القراءات، ويُفسرها، ويرجّح بينها عند الحاجة، مع الدفاع عنها والرد على الطاعنين فيها، وهو ما يعكس وعيًا منهجيًا بأهمية القراءات في بناء المعنى ومن ذلك عند قوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ 32F﴾[٣٥].قال: (قرأ محمد بن السميفع (مالك)، وفيه أربع لغات؛ (مالك وملك وملك) مخففة من (ملك ومليك). قال الشاعر :

وأيّامٍ لَنَا غُرٍّ طوَالِ عَصَيْنَا المَلْك فِيهَا أَنْ نَدِيا[٣٦]F٣٣

وروي عن نافع إشباع الكسرة في ملك، فيقرأ: ((ملكي)) على لغة من يشبع الحركات. وهي لغة للعرب ذكرها المهدوي وغيره.واختلف العلماء أيُهما أبلغ (ملك) أو (مالك)؟ والقراءتان مرويتان عن النبي ﷺ وأبي بكر وعمر ذكرهما الترمذي. فقيل: (ملِك) أعم وأبلغ من (مالك) إذ كل (ملك مالك) وليس كل مالك ملكاً، ولأن أمر الملك نافذ على المالك في ملكه، حتى لا يتصرف إلا عن تدبير الملك، قاله أبو عبيدة والمبرد. وأخذ يسوق الأقوال والتوجيهات على ذلك[٣٧]F٣٤ويُعدّ أبو حيان الأندلسي من أشد المدافعين عن القراءات، حيث رفض إخضاعها للقواعد النحوية، واعتبرها أصلًا يُحتج به، لا تابعًا لها. وقد تصدّى للنحاة الذين حاولوا تضعيف بعض القراءات بدعوى مخالفتها للقياس ومن ذلك ، فيقول عند قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ مَكَّنَّٰكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَ قَلِيلاً مَّا تَشۡكُرُونَ35F﴾[٣٨]قرأ الجمهور (معايش) بالياء وهو القياس، لأن الياء في المفرد – عيشه – هي أصل لا زائدة فتهمز، وإنما تهمز الزائدة نحو صحائف في صحيفة ثم بين الوجه الثاني من قراءة (معائش) وهو بالهمز بدل الياء، يقول في ذلك:وقرأ الأعرج وزيد بن علي والأعمش وخارجة عن نافع وابن عامر في رواية (معائش)[٣٩]F٣٦ بالهمز وليس بالقياس لكنهم ردوه وهم ثقات فوجب قبوله.ثم ذكر المخالفين ومنهم الزجاج القائل: إن جميع نحاة البصرة تزعم أن همزها خطأ، ولا أعلم لها وجهاً إلا التشبيه بصحيفة وصحائف، ولا ينبغي التعويل على هذه القراءة. ويرد أبو حيان على ذلك بعدة أدلة منها :أن العرب تهمز مثل تلك الأسماء وشبهها وهذه القراءة نقلت عن ثقات منهم ابن عامر وهو عربي صُراح، وقد أخذ القرآن عن المغيرة وأبي الدرداء عن عثمان قبل ظهور اللحن وقرأ بها الأعرج وهو من كبار التابعين وهم من الفصاحة والضبط والثقة بالمحل الذي لا يجهل، فوجب قبول ما نقلوه إلينا ولا مبالاة بمخالفة نحاة البصرة في مثل هذا ثم يقول: ولسنا متعبدين بأقوالهم.[٤٠]F٣٧ وقد تعرض المازني للقراءة بقوله: أصل أخذ هذه القراءة عن نافع ولم يكن يدري ما العربية وكلام العرب الفصيح في نحو هذا (فرد عليه الإمام أبو حيان قائلاً: وأما قول المازني: أصل أخذ هذه القراءة عن نافع فليس بصحيح: لأنها نقلت عن ابن عامر وعن الأعرج وزيد بن علي والأعمش، وقوله: إن نافعاً لم يكن يدري ما العربية فشهادة على النفي، ولو فرضنا أنه لا يدري ما العربية، وهي هذه الصناعة التي يتوصل بها إلى المتكلم بلسان العرب فهو لا يلزمه ذلك إذ هو فصيح متكلم بالعربية ناقل للقراءة المتواترة عن العرب الفصحاء وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراء ولا يجوز لهم ذلك»[٤١]F٣٨ .إن هذا الموقف من أبي حيان، وهو النحوي البصري المتعصّبْ ليدل دلالة أكيدة على تقديسه للقراءة المتواترة، حيث لا يقبل فيها كلام طاعن، أو مشكك، ولو صدر هذا الكلام عن جمع كبير، فإنه يرى التطاول على القراءات المتواترة قد يؤدّي إلى الكفر. وانطلاقاً من هذا المبدأ فإنه لم يكن يُرجّح بين قراءتين، لأنهما ثابتتان عن النبي ﷺ ولا وجه لترجيح واحدة على الأخرى حتى ولو ظهر حسنة واحدة على أخرى لِعلّة ما، وكان ينكر على المفسرين والنحويين الذين يرجحون بين القراءات.كما أكد الامام الرازي على أن القراءات المتواترة مقدمة على القياس العقلي، وأنها تمثل نصًا شرعيًا لا يجوز الاعتراض عليه، بل ينبغي توجيهه بما ينسجم مع أصول اللغة ومن ذلك وإليك فيما يلي مثالاً لوقوفه

عند حد منهجه هذا ودفع من حاول الاعتداء على قراءة متواترة، قال عند قول الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ...39F﴾[٤٢]. قرأ حمزة وحده (والأرحامِ) بجر الميم قال القفال رحمها الله (وقد رويت هذه القراءة عن غير القراء السبعة عن مجاهد وغيره، وأما الباقون من القراء فكلهم قرؤوا بنصب الميم، أما قراءة حمزة فقد ذهب الأكثر من النحويين إلى أنها فاسدة، قالوا: لأن هذا يقتضي عطف المظهر على المضمر المجرور) ثم ذكر الوجوه التي احتجوا بها لذلك ثم قال: واعلم أن هذه الوجوه ليست وجوهاً قوية في دفع الروايات الواردة في اللغات وذلك لأن حمزة أحد القراء السبعة، والظاهر أنه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه بل رواها عن رسول الله ﷺ ولِيه وذلك يوجب القطع بصحة هذه اللغة والقياس يتضاءل عند السماع لا سيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهن من بيت العنكبوت.ولم يكتف الإمام الرازي بهذا بل أخذ يوجه القراءة توجيهاً حسناً مقروناً بالحجة والبرهان. فيقول: ((وأيضاً فلهذه القراءة وجهان أحدهما: أنها على تقدير تكريم الجار، كأنه قيل: تساءلون به وبالأرحام وثانيها : أنه ورد ذلك في الشعر وأنشد سيبويه في ذلك:

فاليومَ قَدْ بِتّ تَهْجُونا وتشتُمُنا فاذهبْ فما بكّ والأيامِ من عَجَبٍ٤٠F[٤٣]

نُعَلِّقُ في مثلِ السّواري سُيوفَنَا وما بينَها والكعبِ غوطَ نَفَانِفُ٤١F[٤٤]

والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد، مع أنهما كانا من أكابر علماء السلف في علم القرآن)٤٢F[٤٥]. وقد اعترض بعض العلماء على قراءة الجر في الأرحام بأنها فاسدة من جهة المعنى إذ تقتضي جواز الحلف بها، فرد الإمام الرازي قائلاً: (واحتج الزجاج)٤٣F[٤٦] على فساد هذه القراءة من جهة المعنى بقوله ﷺ : ((لا تحلفوا بآبائكم ... ))٤٤F[٤٧] فإذا عطف الأرحام على المكنى عن اسم الله اقتضى ذلك جواز الحلف بالأرحام، ويمكن الجواب عنه بأن هذا حكاية عن فعل كانوا يفعلونه في الجاهلية ؛ لأنهم كانوا يقولون: أسألك بالله والرحم، وحكاية هذا الفعل عنهم في الماضي لا تنافي ورود النهي عنه في المستقبل، وأيضاً فالحديث نهى عن الحلف بالآباء فقط وههنا ليس كذلك، بل هو حلف بالله أولاً ثم يقرن به بعده ذكر الرحم، فهذا ينافي ذلك الحديث))٤٥F[٤٨].أما الألوسي، فقد تبنى موقفًا قائمًا على التسليم بصحة القراءات جميعها، ورفض المفاضلة بينها، مؤكدًا أن كل قراءة تمثل وجهًا من وجوه الإعجاز القرآني ويظهر ذلك في تفسيرْ قوله تعالى ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ46F﴾[٤٩] قرأ ابن عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب برفع الراء والباء – في يغفرُ ويعذبُ – والباقون بجزمهما، وطعن الزمخشري – على عادته في الطعن – في القراءات السبع إذا لم تكن على قواعد العربية ومن قواعدهم أن الراء لا تدغم إلا في الراء لما فيها من التكرار الفائت بالإدغام في اللام، ثم أجاب عن ذلك بقوله: "وقد يجاب بأن القراءات السبع متواترة، والنقل بالتواتر إثبات علمي، وقول النحاة نفي ظني، ولو سلم عدم التواتر فأقل الأمر أن تثبت لغة بنقل العدول وترجح بكونه إثباتاً، ونقل إدغام الراء في اللام عن أبي عمرو من الشهرة والوضوح بحيث لا مدفع له، وممن روى ذلك عن أبي محمد اليزيدي، وهو إمام في القراءات إمام في اللغات، ووجهه من حيث التعليل ما بينهما من شدة التقارب حتى كأنهما مِثلان بدليل لزوم إدغام اللام في الراء في اللغة الفصيحة إلا أنه لمح تكرار الراء فلم يجعل إدغامه في اللام لازماً على أن منع إدغام الراء في اللام مذهب البصريين، وقد أجازه الكوفيون وحكوه سماعاً منهم الكسائي والفراء وأبو جعفر الراوي٤٧F[٥٠] وهكذا فالألوسي – رحمه الله – يرى أن القراءات المتواترة حجة على أهل اللغة والنحو وأنها المرجع لقواعد النحو والصرف فوقف أمام المعارضين لها ودافع عنها بالحجة مؤيداً ذلك بآراء جهابذة العلماء الذين يرجع إليهم في ذلك الفن.

**امثلة لأثر القراءات في تعدد المعنى**

أسهمت القراءات القرآنية إسهامًا كبيرًا في تعدد المعاني التفسيرية، إذ إن كل قراءة تحمل دلالة خاصة قد تختلف عن غيرها، مما يؤدي إلى تنوع في الفهم، دون أن يفضي ذلك إلى التعارض.ويُعدّ هذا التعدد من مظاهر الإعجاز القرآني، حيث تتسع الألفاظ المحدودة لمعانٍ متعددة، تتكامل فيما بينها لتشكّل صورة دلالية غنية. فاختلاف الحركة أو البنية الصرفية أو التركيب النحوي قد يؤدي إلى اختلاف في المعنى، وهو ما يستثمره المفسر في بيان وجوه التفسير كما في قوله الله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِهَا فَفَسَقُوا فِيَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَهَا تَدْمِرًا 48F51﴾.

ففي تفسير هذه الآية معاني مختلفة متعددة لقوله تعالى: (أمرنا) عند معرض حديثه عن القراءات الواردة في هذه الكلمة، مما يبين أثر القراءات على التفسير من حيث تعدد المعاني قال: ((فيها من القراءات ثلاث: القراءة الأولى: أمرنا بتخفيف الميم. القراءة الثانية: بتشديدها. القراءة الثالثة: آمرنا – بمد بعد الهمزة وتخفيف الميم فأما القراءة الأولى: فهي المشهورة٤٩F[٥٢]، ومعناها: أمرناهم بالعدل فخالفوا ففسقوا بالقضاء والقدر، فهلكوا بالكلمة السابقة الحاقة عليهم.وأما القراءة الثانية: بتشديد الميم فهي قراءة علي وأبي العالية وأبي عمرو وأبي عثمان النهدي، معناها: كثرناهم، والكثرة إلى التخليط أقرب عادة.وأما القراءة الثالثة وهي بالمد في الهمزة وتخفيف الميم فهي قراءة الحسن والأعرج وخارجة عن نافع ويكون معناها: الكثرة، فإن

أفعل وفعِّل ينظران في التصريف من مشكاة واحدة، ويحتمل أن يكون من الإمارة، أي جعلناهم أمراء، فإما أن يريد من جعلهم ولاة فيلزمهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيقصرون فيهلكون، وإما أن يكون من أن كل من ملك داراً وعيالاً وخادماً فهو ملك وأمير، فإذا صلحت أحوالهم أقبلوا على الدنيا من تعدد القراءاتة معهوآثروها على الآخرة فهلكوا٥٠F٥٣ .وهكذا ان يتعدد القراءات تعددت معاني الآية مما يثري التفسير مادته العلمية كما أن هذا التنوع الدلالي انعكس بصورة واضحة في اختلاف الفقهاء في استنباط الأحكام، حيث اعتمد كل فريق على قراءة معينة في بناء حكمه، مما يدل على الترابط الوثيق بين القراءات والفقه وفيه قوله تعالى ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامىٰ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِكَاحَ فَإِنْ ءَانَسْتُم مِنْهُمْ رُشْدًا فَأَدْفَعوا إِلَيْهِمْ أَمْوَهَمْ51F﴾٥٤ .فعلق الحكم وهو دفع المال لمن كان يتيماً على شرطين :

الشرط الأول: بلوغ النكاح، الشرط الثاني: إيناس الرشد ولا يجوز دفع المال للبالغين الذين كانوا يتامى إلا بعد تحقق بلوغ النكاح وإيناس الرشد، وقبل التحقق من ذلك فلا يجوز دفع المال إليهم وكذلك لا يجوز للزوج أن يجامع زوجه إلا بعد انقطاع الحيض والاغتسال، وقبل انقطاع الدم والاغتسال يحرم عليه الجماع٥٢F٥٥ووضح من كل ما ذكرناه من مناقشات وآراء أن الراجح في هذه المسألة هو ما ذهب إليه الجمهور لما ذكرناه من أدلة، وما ترتب على القراءتين من آثار فقهية ، ذكرناها ووضحناها ولأن الله عز وجل يقول: ﴿إِنَّ اللَّه يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ المُتطَهرِينَ 53F﴾٥٦. وظاهر اللفظ يدل على أن المراد بالطهارة، الطهارة الحسية، والطهارة الحسية لا تتحقق إلا بالاغتسال بالماء فيكون الجمع بين القراءتين والعمل بهما أولى من التعارض بينهما٥٤F٥٧ .ومن جهة أخرى، أسهمت القراءات في توسيع دائرة التأويل، ومنحت النص القرآني مرونة دلالية مكّنته من استيعاب معانٍ متعددة في إطار منسجم، دون الإخلال بوحدته النصية.كما في قوله تعالى ﴿ ولاتك في ضيق مما يمكرون﴾ ٥٥F٥٨ فهناك قراءتين متواترتين في قوله تعالى : (ضيق) فا الاولى : (ضيَقْ)بالفتح فهو يستعمل فيها يضيق عنه الصدر من الغم ، او ما يقع من الامور الخارجية التي تسبب الضغط ، والثانية (ضيِقْ) بالكسر فتكون في الاشياء المحسوسة مثل ( ضيق الدار او الثواب ) ، وبالجمع بين القراءتين ومن خلال التوجيه البلاغي للنص فأنه يوحي بثقل الضيق و استحكامه في النفس . وهذا من باب ( التصوير النفي) لما كان يعانيه النبي محمد ﷺ من اجل تبليغ الرساله٥٦F٥٩

**موقف المفسرين من القراءات الشاذة**

تُعرف القراءات الشاذة بأنها القراءات التي لم تتوفر فيها شروط القبول، وعلى رأسها التواتر، ولذلك اتفق جمهور العلماء على عدم اعتبارها قرآنًا يُتلى، وإن اختلفوا في مدى الاحتجاج بها.فقد ذهب أكثر العلماء إلى جواز الاستفادة من القراءات الشاذة في التفسير، وبيان المعنى، والاستشهاد اللغوي، يذكر الإمام أبو حيان، القراءات الشاذة مع توجيهها إن كان لها وجه في اللغة، أو يعتبرها قراءة تفسيرية، فمثلاً: ما ذكره عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ57F﴾٦٠قال: (وقرأ ابن جبير إن خفيفة، وعباداً أمثالَكم بفتح الدال واللام واتفق المفسرون على تخريج هذه القراءة على أن ((إن)) هي النافية، أعملت عمل الحجازية فرفعت الاسم ونصبت الخبر، قالوا: والمعنى بهذه القراءة تحقير شأن الأصنام ونفي مماثلتهم للبشر بل هم أقل، وأحقر إذ هي جمادات لا تفهم ولا تعقل وأخذ يذكر الخلاف في إعمال إن إعمال ما الحجازية بين نخاة البصرة والكوفة ثم يقول: فهذه القراءة تتخرج على هذه اللغة، أو تتأول في تأويل المُخالفين»٥٨F٦١ دون الاعتماد عليها في إثبات الأحكام الشرعية. بينما رفضها آخرون مطلقًا، خشية الخلط بينها وبين القراءات المتواترة.وقد تعامل معها المفسرون بحذر، فكانوا يوردونها لبيان وجه من وجوه المعنى، أو لتقوية دلالة معينة، مع التنبيه على عدم حجيتها من حيث القراءة.ويُلاحظ أن محمد بن جرير الطبري كان يذكر القراءات الشاذة، ويُبيّن سبب شذوذها، ويردّها إذا خالفت الإجماع أو الرسم العثماني، مما يعكس منهجًا نقديًا دقيقًا في التعامل معها.وهذا ما نلاحظه في تفسير قوله تعالى ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ...59F﴾٦٢ قال بعد ذكر القراءة المتواترة وهي رفع ((غشاوة)): أما قراءة النصب (غشاوةً) فهي قراءة شاذة وإن كان لها وجه في العربية، فلم يجز لنا ولا لأحد من الناس القراءة بها، وهي خارجة عن قراءة الجماعة فهي شاذة مردودة وإن كان لنصبها مخرج معروف في العربية٦٠F٦٣. وهناك من المفسرين من يرفض الاحتجاج بالقراءات الشاذة ومنهم الامام الرازي (رحمه الله) فيذكرها ثم يناقشها ويردها وأحياناً يسكت عليها لوضوح موقفه منها، وهذا مثال يوضح ذلك عند قول الله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِسَابِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ٦٤﴾ بعد أن ذكر رأي أبي حنيفة رحمه الله في المدة التي يقع فيها الطلاق بنفسه، وحجة أبي حنيفة قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (فإن فاءوا فيهن)٦٥ قال الرازي: (والصحيح أن القراءة الشاذة مردودة لأن كل ما كان قرآناً وجب أن يثبت بالتواتر، فحيث لم يثبت بالتواتر قطعنا أنه ليس بقرآن وأولى الناس بهذا أبو حنيفة فإنه بهذه الحروف تمسك في أن التسمية ليست من القرآن، فالقراءة الشاذة لما كانت مخالفة وجب القطع بفسادها٦٦ يتبيّن من خلال هذه الدراسة أن القراءات القرآنية (المتواترة و الشاذة) تمثل عنصرًا محوريًا في فهم النص القرآني، لما لها من أثر بالغ في توسيع الدلالة، وتعدد المعاني، وإثراء التفسير. كما أن اختلاف مواقف المفسرين منها يعكس تنوع المناهج العلمية، ويكشف عن عمق التراث التفسيري وغناه.وقد أسهمت القراءات (المتواترة و الشاذة) في بناء علوم متعددة، كالتفسير والفقه والنحو، مما يدل على ترابط العلوم الإسلامية

وتكاملها. ومن هنا، فإن دراسة القراءات لا تقتصر على الجانب القرآني فحسب، بل تمتد لتشمل مختلف ميادين المعرفة الإسلامية.وعليه، فإن العناية بالقراءات (المتواترة والشاذة) ، دراسةً وتحليلًا، تُعدّ ضرورة علمية لفهم النص القرآني فهمًا دقيقًا، قائمًا على أسس لغوية ونقلية رصينة، وبما ينسجم مع مقاصد الشريعة وروح النص .

**أثر القراءات القرآنية في الأحكام الفقهية**

يمثل علم القراءات القرآنية أحد المفاصل المنهجية الدقيقة في بناء الاستدلال الفقهي، إذ لا يقتصر أثره على الجانب الصوتي أو الأدائي للنص، بل يمتد ليشكّل عنصرًا فاعلًا في توجيه الدلالة، ومن ثم في استنباط الأحكام الشرعية. ذلك أن اختلاف القراءات، في جوهرها، اختلاف تنوع يثري المعنى ولا يناقضه، ويكشف عن أبعاد دلالية متعددة للنص القرآني، الأمر الذي انعكس بوضوح على الفقه الإسلامي، حيث أسهم في نشوء اختلاف معتبر بين الفقهاء في الفروع، ضمن إطار الوحدة النصية.وتنبع أهمية هذا الموضوع من كونه يكشف عن الصلة العميقة بين علوم القرآن وأصول الفقه، ويبرز أن فهم النص القرآني لا يكتمل إلا باستحضار وجوه قراءاته المختلفة، وما تقتضيه من احتمالات دلالية. كما أن اختلاف الفقهاء في الأحكام كثيرًا ما يرتبط باختلافهم في التعامل مع هذه القراءات، سواء من حيث ثبوتها أو من حيث دلالتها، وهو ما يجعل دراستها ضرورة لفهم البنية الاجتهادية في الفقه الإسلامي.

**موقف الفقهاء من القراءات القرآنية ( المتواترة )**

يتبين من خلال تتبع مناهج الفقهاء أن عنايتهم بعلم القراءات لم تكن عناية تكميلية، بل كانت عناية تأسيسية نابعة من إدراكهم العميق لأثرها في فهم النصوص واستنباط الأحكام. فقد أدركوا أن ضبط النص القرآني من حيث أدائه وقراءته يمثل مقدمة لازمة لفهمه، وأن أي خلل في هذا الجانب ينعكس بالضرورة على سلامة الاستنباط.وقد تجلى هذا الوعي في الجمع بين علمي الفقه والقراءات عند عدد من الأئمة، حيث لم يفصلوا بينهما، بل تعاملوا معهما بوصفهما علمين متكاملين. ويُعدّ الحسن البصري نموذجًا بارزًا لهذا الاتجاه، لما عُرف به من تمكن لغوي وعمق في فهم النص القرآني، حتى أثنى عليه الإمام الشافعي بقوله (لو أشاء أن أقول إن القرآن نزل بلغة الحسن البصري لقلت؛ لفصاحته)[٦٧]F٦١ ومنهم الإمام المفسر أبو عبد الله القرطبي[٦٨]F٦٢ المفسر الذي جمع في كتابه بين القراءات القرآنية والأحكام الفقهية.وكان الأئمة الفقهاء مع عظيم منزلتهم ورفعة شأنهم وغزارة علمهم يعظمون علماء القراءات ويرجعون إليهم في بعض الأمور التي تعترضهم.من ذلك قول الإمام أبي حنيفةF٦٣– رحمه الله تعالى – للإمام حمزةF٦٤ الزيات أحد القراء السبعة:«شيئان غلبتنا عليهما لا ننازعك فيهما: القرآن والفرائض»[٦٩]F٦٥ .والإمام أبو حنيفة كان ممن روى القراءة عن الأعمش[٧٠]F٦٦ وعاصمF٦٧ وعبد الرحمن[٧١]F٦٨ بن أبي ليلىF٦٩.وقد شهد إمام دار الهجرة مالك[٧٢]F٧٠ بن أنس (رحمه الله) لإمامين من أئمة القراء من المدينة المنورة في عهده في القراءات وزكاهما وهما الإمام نافعF٧١والإمام أبو جعفر F٧٢ (رحمهما الله) .قال مالك عن أبي جعفر: ((كان أبو جعفر رجلاً صالحاً يقرى الناس في المدينة)[٧٣] ولولا معرفة الإمام مالك رحمه الله بعلم القراءات وفهمه لهذا العلم فهماً دقيقاً لما شهد بالصلاح والإقراء للإمام أبي جعفر (رحمه الله). وقال عن قراءة ناقع: ((قراءة أهل المدينة سنة، قيل له: قراءة نافع؟ قال نعم)[٧٤].وحينما سئل عن حكم الجهر بالبسملة أثناء الصلاة قال: «سلوا نافعاً فكل علم يسأل عنه أهله، ونافع إمام الناس في القراءة[٧٥].وكما شهد الإمام مالك رحمه الله لنافع بمعرفة القراءة شهد له الإمام الشافعي بذلك أيضاً إذ يقول عن قراءة نافع: ((قراءة نافع سنة وحسبك برجل قرأ عليه مالك»[٧٦].وحين سئل الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله عن القراءات أيها أحب إليه قال: ((قراءة أهل المدينة – أي قراءة نافع، قيل: فإن لم يكن: فقراءة عاصم من رواية أبي بكر بن عياش وأثنى على قراءة أبي عمرو البصري ولم يكره قراءة أحد من العشرة، إلا قراءة حمزة والكسائي، لما فيها من الكسر والإدغام والتكلف وزيادة المد، غير أنه نقل عنه التسهيل في ذلك، وأن قراءتهما في الصلاة جائزة. قال الأثرم: ((قلت لأبي عبد الله إمام يصلي بقراءة حمزة، أصلي خلفه؟ قال: لا يبلغ به هذا كله ولكنها لا تعجبني قراءة حمزة[٧٧] ، وهذا من باب الاختيار لا من باب الترجيح. مما سبق يتبين لنا أن الفقهاء (رحمهم الله) تعالى كانوا يقرؤون بقراءات متعددة، وأنهم كانوا يهتمون بعلم القراءات اهتماماً كبيراً مما جعلهم يستطيعون التمييز بين القراءة المتواترة وغير المتواترة والمقبولة وغير المقبولة من جهة و ما يترتب على القراءة من أثر فقهي وحكم ينبني عليه من جهة اخرى . المذهب بسبب اختلاف القراءة.والعلماء الفقهاء (رحمهم الله) يوجبون العمل بالقراءتين كلتيهما ما دامتا متواترتين لأنه لا أولوية بينهما ما دامت كل واحدة منهما قد ثبتت قرآنيتها وتواترها وأجمع المسلمون على جواز القراءة بها والعمل بما يترتب عليها، جاء ذلك مصرحاً به في مقالات بعض هؤلاء الفقهاء ومن ذلك ما ورد في أحكام القرآن: إن القراءة ينبني عليها المذهب ولا يقرأ بحكم المذهب، والقراءتان كالآيتين يجب العمل بهما[٧٨].ويقرر شيخ الإسلام ابن تيمية (رحمه الله) تعالى فضل العالم بالقراءات على غيره بقوله: ((أما نفس معرفة القراءة وحفظها فسنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول، فمعرفة القراءات التي كان النبي ﷺ يقرأ بها، أو يقرهم على القراءة بها، أو يأذن لهم، وقد أقرؤا بها سنة. والعارف في القراءات الحافظ لها له مزية على من لم يعرف ذلك ولا يعرف إلا قراءة

واحدة))[٧٩] وقد قال شيخ الإسلام (رحمة الله) تعالى في بيان موقف العلماء من القراءات العشر المتواترة (ولم ينكر أحد من العلماء قراءة العشرة، ولكن من لم يكن عالماً بها أو لم تثبت عنده كمن يكون في بلد من بلاد الإسلام بالمغرب أو غيره ولم يتصل به بعض هذه القراءات فليس له أن يقرأ بما لا يعلمه، فإن القراءة كما قال زيد بن ثابت سنة يأخذها الآخر عن الأول»[٨٠] .ولم يكن الفقهاء بمعزل عن علماء القراءات، بل كانوا يرجعون إليهم في تحرير وجوه القراءة، ويعظمون شأنهم، إدراكًا منهم أن القراءة تمثل أساس النص، وأن بناء الحكم لا يستقيم إلا على نص محرر مضبوط.

**القراءات المتواترة ومنهج الاحتجاج بها**

اتفق الفقهاء على أن القراءات المتواترة تمثل قرآنًا مقطوعًا بثبوته، ومن ثم فهي حجة شرعية ملزمة، لا يجوز ردها ولا إهمالها. غير أن الأهمية المنهجية لهذا الاتفاق تكمن في الكيفية التي تعاملوا بها مع تعدد هذه القراءات، إذ لم يلجؤوا إلى الترجيح بينها على وجه الإلغاء، بل قرروا وجوب إعمالها جميعًا ما أمكن، باعتبار أن كل قراءة منها بمنزلة نص مستقل في الدلالة.وقد أفضى هذا التصور إلى توسيع دائرة الأحكام، بحيث تُبنى على مجموع القراءات لا على بعضها، وهو ما يعكس مبدأ أصوليًا راسخًا يتمثل في إعمال الأدلة جميعًا بدل إهدار بعضها. ومن هنا قرروا أن القراءة يُبنى عليها الحكم كما يُبنى على الآية، لاتحاد المصدر وثبوت الحجية.ويؤكد هذا الاتجاه ما قرره ابن تيمية من أن تعدد القراءات سنة متبعة، وأن الإحاطة بها تمنح الفقيه قدرة أوسع على الفهم والاستنباط، لما تتيحه من إدراك تنوع الدلالات داخل النص الواحد.

**امثلة لأثر القراءات المتواترة في الاحكام الفقهية[٨١]**

تتجلى القيمة التطبيقية للقراءات القرآنية في تأثيرها المباشر في الأحكام الفقهية، حيث يظهر بوضوح كيف أدى اختلافها إلى اختلاف في الفهم، ومن ثم إلى تنوع في الأحكام. وهذا الأثر لا يقتصر على القراءات المتواترة، بل يشمل أيضًا القراءات الشاذة في حدود وظيفتها التفسيرية.وهذا واضح في كثير من النصوص القرآنية التي اشتملت على الاحكام الفقهية ومنها قوله تعالى ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ [82]﴾ ، حيث أدى اختلاف القراءة بين التخفيف والتشديد إلى اختلاف في تحديد غاية النهي. فحُملت القراءة المخففة على انقطاع دم الحيض، بينما دلت القراءة المشددة على الاغتسال. وقد انعكس هذا الاختلاف على الحكم الفقهي، فذهب أبو حنيفة إلى جواز إتيان الزوجة بمجرد انقطاع الدم، في حين اشترط الجمهور الاغتسال، جمعًا بين القراءتين وإعمالًا لهما معًا، وهو ما يعكس منهجًا دقيقًا في التوفيق بين الأدلة وفي قوله تعالى: ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّىٰ[83]﴾ ، أدى اختلاف القراءة بين الخبر والأمر إلى اختلاف في حكم الصلاة خلف المقام، حيث حمله بعضهم على الوجوب، وحمله آخرون على الندب، وانتهى الترجيح إلى الثاني لوجود قرائن تصرف الأمر عن حقيقته.كما يظهر أثر الاختلاف في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِندَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[84] ، حيث أدى اختلاف اللفظ إلى اختلاف في فهم النهي، هل هو عن القتال ابتداءً أم عن القتل؟، وهو ما انعكس على مسائل فقهية تتعلق بأحكام الحرم. وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ[٨٥]﴾ ، أدى اختلاف الإعراب إلى تعدد في توجيه النهي، بحيث شمل جميع أطراف المعاملة، مما يدل على أن اختلاف القراءات قد يؤدي إلى توسيع الحكم بدل تخصيصه، دون أن يقع تعارض بين المعاني .أما في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾[86]، فقد ترتب على اختلاف القراءة بين (لمستم) و(لامستم) اختلاف في تحديد المراد، هل هو الجماع أو مطلق اللمس، وهو ما أدى إلى اختلاف الفقهاء في نقض الوضوء، بين من قصره على الجماع، ومن عممه، ومن فصل فيه باعتبار الشهوة، وهو ما يكشف عن أثر القراءة في توجيه الدلالة اللغوية ومن ثم الحكم الفقهي.

**موقف الفقهاء من القراءات الشاذة[٨٧]**

أما القراءات الشاذة، فقد أثارت إشكالًا أصوليًا دقيقًا، يتعلق بمدى صلاحيتها للاحتجاج في بناء الأحكام. وقد انقسم الفقهاء في هذا الباب بين من أجاز العمل بها، ومن منع ذلك، غير أن التطبيق العملي يكشف عن أن الخلاف بينهم ليس حادًا كما يبدو في التنظير، بل هو خلاف في الدرجة لا في الأصل.فالذين أجازوا الاحتجاج بها قيدوه بكونها موافقة للأصول أو مؤيدة بدليل، في حين أن المانعين لم يهملوها مطلقًا، بل استأنسوا بها في التفسير والترجيح. ومن هنا، فإن القراءة الشاذة تؤدي – في الغالب – وظيفة تفسيرية، تكشف عن معنى محتمل للنص، أو ترجح أحد أوجهه، دون أن تستقل بإثبات حكم لم يدل عليه النص المتواتر .

**أمثلة لأثر القراءات الشاذة في الاحكام الفقهية[٨٨]**

أما القراءات الشاذة، فقد كان لها أثر في بعض المسائل من جهة التفسير أو الترجيح، دون أن تستقل بإثبات الأحكام. ومن ذلك مسألة التتابع في قضاء صيام رمضان، حيث وردت قراءة (متتابعات)، فاستدل بها من أوجب التتابع، غير أن الجمهور لم يأخذوا بها، لكونها غير متواترة، ولإطلاق النص القرآني في القراءة المعتمدة، مما يدل على تقديمهم للقطعي على الظني.وكذلك في كفارة اليمين، حيث استُدل بالقراءة نفسها على وجوب التتابع، إلا أن التحقيق الأصولي انتهى إلى عدم الوجوب، مع القول بالاستحباب، جمعًا بين دلالة النص المتواتر وإفادة القراءة الشاذة.ومن التطبيقات

المهمة أيضًا ما ورد في تفسير الصلاة الوسطى، حيث جاءت قراءات شاذة تفسرها بصلاة العصر، وقد استأنس بها جمهور العلماء في ترجيح هذا القول، دون أن يجعلوها دليلًا مستقلًا، لعدم تحقق شرط التواتر فيها ، وقد قمنا بجمع اقوال العلماء في تفسيرها قال الله تعالى: ﴿حَفِظُواْ عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَوٰةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانْتِينَ﴾[٨٩]وفي مصحف عائشة وإملاء حفصة[٩٠] رضي الله عنهما: (والصلاة الوسطى وهي صلاة العصر)[٩١] وفي بعض الروايات عنهما: (والصلاة الوسطى وصلاة العصر)[٩٢]. وبها قرأ ابن عباس ﷺ عنهما وغيرهم[٩٣].وفي مصحف أم سلمة[٩٤] وحفصة رضي الله عنهما (والصلاة الوسطى صلاة العصر)[٩٥] بدون الواو، على البدل، وبها قرأ أُبي بن كعب وابن عباس رضي الله عنهم وغيرهم[٩٦]واختلف العلماء في المراد ب (الصلاة الوسطى) بناء على اختلافهم في العمل بتلك القراءات الشاذة، فذهب جمهور العلماء إلى أنها صلاة العصر[٩٧]. مستندين إلى تلك القراءات، فإنه ظاهر في الروايات الأولى والثانية والرابعة، وأما الثالثة – وهي قراءة: (والصلاة الوسطى وصلاة العصر)

– فقد أولوها بأحد أمرين :

الأول: أن تكون الواو زائدة[٩٨] .

الثاني: أنها عاطفة، لكن عطف صفة على صفة لا عطف ذات[٩٩].

كما قال تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّنَ ﴾[١٠٠] فرسول الله ﷺ هو خاتم النبيين، فقوله: (وصلاة العصر) بيان للصلاة الوسطى وهي صلاة العصر.غير أن الحنفية لا يحتجون بتلك القراءة الشاذة في إثبات صلاة العصر لأن تلك القراءة لم تبلغ حد الشهرة حتى تنسخ المتواترة، بخلاف قراءة ابن مسعود كما في وجوب النفقة على القرابة، وإنما احتجوا بالأحاديث الصحيحة[١٠١] . وأما الشافعية – مع أنهم يرون أنها صلاة العصر – فبعضهم لم يثبتها بتلك القراءات، إنما أثبتها بالأحاديث الصحيحة الواردة على ذلك، كحديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله يوم الأحزاب: ((شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر، ملأ الله بيوتهم وقبورهم ناراً)[١٠٢] وحديث سمرة[١٠٣] بن جندب ﷺعنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((الصلاة الوسطى صلاة العصر))[١٠٤] . قال النووي رحمه الله بعدما ذكر حديث عائشة(رضي الله عنها) – فأمْلَتْ عليَّ حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر (هكذا هو في الروايات – وصلاة العصر – بالواو – واستدل به بعض أصحابنا على أن الوسطى ليست العصر، لأن العطف يقتضي المغايرة، لكن مذهبنا أن القراءة الشاذة لا يحتج بَها، ولا يكون لها حكم الخبر عن رسول الله : لأنَّ ناقلها لم ينقلها إلا على أنها قرآن، والقرآن لا يثبت إلا بالتواتر بالإجماع)) .وقال في موضع آخر: (( ... هذا مذهب الشافعي رحمه الله لصحة الأحاديث فيه، وإنما نص على أنها الصبح لأنه لم يبلغه الأحاديث الصحيحة في العصر ومذهبه اتباع الحديث»[١٠٥]وذهب المالكية إلى أنها صلاة الصبح[١٠٦] وحجتهم – أي المالكية والشافعية – قوله تعالى بعد ما ذكر الصلاة الوسطى ﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ ﴾قرن هذه الصلاة بذكر القنوت. وليس في الشرع صلاة ثبت بالأخبار الصحيحة القنوت إلا في صلاة الصبح، فدل على أن المراد بالصلاة الوسطى هي صلاة الصبح، ولم يحتجوا بتلك القراءات الشاذة وأيَّدوا ما ذهبوا إليه بما يأتي : –

أولاً: أن الصلاة الفجر خصائص لم توجد في غيرها منها :

أن الله تعالى جعلها مشهودة فقال : ﴿إِنَّ قُرْءَانَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾[١٠٧] وذلك أنها تؤدى بحضرة ملائكة الليل وملائكة النهار.أن الظهر والعصر يجمعان، وكذا المغرب والعشاء، وأما صلاة الصبح فهي منفردة في وقت واحد، فثبت أن صلاة الفجر أفضل الصلوات، وإذا كان كذلك وجب أن يكون المراد من الصلاة الوسطى صلاة الصبح.

ثانياً: لا شك أن الله تعالى إنما أفردها بالذكر لأجل التأكيد ولا شك أن صلاة الصبح أحوج الصلوات إلى التأكيد، إذ ليس في الصلوات أشق منها لأنها تجب على الناس في ألذ أوقات النوم حتى أن العرب كانوا يسمون نوم الفجر العسيلة للذتها، وقيل إنها الظهر، وقيل غير ذلك[١٠٨] .

وهكذا فإن أثر القراءات الشاذة على الأحكام الفقهية واضح جلي لمننظر في الكتب الفقهية التي تستدل بها ولعل هذه الأمثلة قد أوضحت أثر القراءات القرآنية المتواترة والشاذة على الفقه واختلاف الفقهاء رحمهم الله وهذا الفصل جدير بأن يفرد برسالة خاصة توضح الأثر الكبير للقراءات على الفقه الإسلامي:ويتبين من ذلك عن أن القراءات القرآنية تمثل عنصرًا محوريًا في بناء الأحكام الفقهية، وأن اختلافها لم يكن سببًا في تضاد الأحكام، بل في تنوعها واتساعها، بما يعكس مرونة الشريعة وقدرتها على استيعاب مختلف الوقائع. كما يتبين أن الفقهاء قد تعاملوا مع القراءات بمنهج أصولي دقيق، يراعي مراتبها من حيث الثبوت، ويُنزّلها منازلها في الاستدلال، بحيث تُعطى القراءات المتواترة مكانتها القطعية، وتُستثمر القراءات الشاذة في حدودها التفسيرية.ويؤكد ذلك أن التكامل بين علم القراءات وأصول الفقه ليس مجرد ترف علمي، بل هو ضرورة منهجية لفهم النص القرآني فهمًا دقيقًا، واستنباط أحكامه على وجه يحقق مقاصد الشريعة، ويعكس سعتها ومرونتها في آن واحد.

**أثر القراءات القرآنية في النحو العربي**

يُعدّ أثر القراءات القرآنية في النحو العربي من القضايا المحورية التي تكشف عن العلاقة الوثيقة بين النص القرآني والتقعيد النحوي، إذ لم تكن القراءات مجرد تنوع أدائي، بل كانت مصدراً أصيلاً أسهم في بناء القاعدة النحوية وتوجيهها.و القرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين، ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۞ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۞ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ۞ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ 109﴾ وقد تلقاه العرب بقراءاته المختلفة دون إنكار، لانسجامها مع تنوع لهجاتهم. غير أن اختلاط العرب بغيرهم أدى إلى ظهور اللحن، مما استدعى نشوء علم النحو لضبط اللغة، فكان من الطبيعي أن تكون القراءات القرآنية في صميم مصادره.وقد اختلف النحاة في مدى اعتمادهم على هذه القراءات، فكان لهذا الاختلاف أثر واضح في نشأة القواعد النحوية وتطورها.

**موقف النحاة من القراءات القرآنية**

اتخذ النحاة مواقف متباينة من القراءات القرآنية، حيث قبلها فريق واحتج بها، في حين عارضها فريق آخر أو أولها بما يتفق مع قواعده.ويتجلى هذا التباين في موقف مدرستي البصرة والكوفة؛ فالبصريون كانوا أكثر ميلاً إلى القياس، لذلك رفضوا بعض القراءات التي لم توافق قواعدهم، بينما اعتمد الكوفيون عليها اعتماداً واسعاً.وما يؤيد ذلك ما ذهب اليه النحاة بالفصل بين المتضامنين في قولة تعالى﴿وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادهم شركاؤهم﴾[١١٠]، حيث اعترض بعضهم على الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وعدّوه مخالفاً للقياس، في حين دافع آخرون عن القراءة واعتبروها صحيحة متواترة لا يجوز ردّها.كما أن الزمخشري استنكر بعض القراءات التي خالفت القواعد النحوية عنده، وعدّها ضعيفة، وهو ما قوبل بردود من علماء مثل ابن جني، الذي دافع عن هذه القراءات وأكد مشروعيتها.وفي المقابل، نجد سيبويه يحتج ببعض القراءات، كما في استشهاده بقراءة: ﴿والسارقَ والسارقةَ﴾ بالنصب، مبيناً أنها وجه عربي صحيح، وإن لم يكن هو الأشهر.وهذا يدل على أن موقف النحاة لم يكن ثابتاً، بل كان يتأرجح بين القبول والرد تبعاً للمنهج المتب

**أمثلة على أثر القراءات في النحو**

سأبين فيما يلي أمثلة توضح مدى تأثير القراءات القرآنية في وضع القواعد والأسس النحوية وفي اختلاف النحاة، فنحن إذا ما تتبعنا ما ورد في المراجع النحوية – من القراءات وما دار حولها من آراء وقواعد – تبين لنا الأثر الذي خلفته القراءة في القاعدة النحوية وبنائها، ولإيضاح هذه الحقيقة أقول: إن القراءات قد اتخذت في تأثيرها في القواعد النحوية خمسة مظاهر هي :

اولاً: قراءات تولدت عنها قواعد نحوية مختلفة أو شاركت في بناء تلك القواعد:[١١١]

ثانياً: قراءات أُيدت بها قاعدة نحوية .

ثالثاً: قراءات ردت بها قاعدة نحوية.

رابعاً: قراءات ترتبت عليها وجوه إعرابية في الآية الواحدة.

وفيما يلي أمثلة لكل مظهر من هذه المظاهر تبين مدى تأثير القراءات

على المظاهر الخمسة .

أولاً :القراءات تولدت عنها قواعد نحوية مختلفة، أو شاركت في بناء تلك القواعد: –.

وهذه القراءات التي نتجت منها قواعد أو شاركت في بنائها لا نستطيع حصرها؛ لأن هذه القراءات وهذه القواعد من الكثرة بمكان. مما يدل دلالة واضحة على أن القراءات كان لها أثر كبير في تقعيد كثير من القواعد التي لم تكن موجودة قبل القراءة أو أسهمت بقوة في بناء هذه القاعدة.

ولقد كانت القواعد التي أسهمت القراءات في بنائها أو عملت على هذا البناء ابتداء قواعد متنوعة بالنسبة لأصحابها، فمنها القواعد العامة التي لم تنسب إلى شخص أو مذهب، ومنها ما نسب إلى مذهب معين أو إلى شخصية معينة.

فمن القواعد التي أسهمت القراءات في بنائها وهي قواعد عامة ما يلي: –

١ – قاعدة نصب الفعل المضارع المقترن بفاء السببية بعد الرجاء، حملاً للرجاء على التمني.

وقد أخذت هذه القاعدة من قراءة حفص لقوله تعالى: ﴿لَعَلِي أَبْلُغُ الْأَسْبٰبَ أَسْبٰبَ السَّمٰوٰتِ فَاطلِعَ ...﴾[١١٢] ((بنصب ((أطلعَ))

بنصب أطلعَ بعد الفاء، وقد منع البصريون ذلك وتأولوه بما فيه[١١٣] وأقره الفراء[١١٤] وهو الصحيحِ لثبوت ذلك في القرآن كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۞ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ﴾ [١١٥]

٢ – قاعدة حكم الفعل المضارع المقترن بالفاء أو بالواو إذا ولي فعل الشرط وجوابه، وجواز رفعه على الاستئناف أو جزمه على العطف أو نصفه بإضمار أن .

أخذت هذه القاعدة من القراءات التي قرئ بها قوله تعالى: ﴿. . وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ ﴾[١١٦] فقد قرأ ابن عامر وعاصم من السبعة برفع ((فيغفر)) كما قرأ غيرهم بالجزم[١١٧]، وقرأها ابن عباس (رضي الله عنهما) بالنصب[١١٨] – وهي قراءة شاذة –، كما أخذت من قوله تعالى: (مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي صُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[١١٩] قوله: (ويذرهم) حيث قرئ بالوجوه الثلاثة[١٢٠] وقد أسهمت هذه القراءات في بناء هذه القاعدة مع قول النابغة[١٢١] : فَإِنْ يَهْلِكْ أبو قَابُوسَ يَهْلِكْ رَبيعُ الناسِ والبلدُ الحرّامُ ونأخذْ بعدَه بجَنَّابٍ عَيْشٍ أَجَبَّ الظَّهرِ ليسَ له سَنَامُ بالوجوه الثلاثة في الفعل ((نأخذ))[١٢٢] .

ومن القواعد التي بنيت من القرآن ابتداء ما يلي : –

٣ – قاعدة نصب أو رفع الفعل المضارع الواقع بعد (أن) المخففة من الثقيلة والمسبوقة بفعل من أفعال الرجحان.

أخذت هذه القاعدة من قوله تعالى: ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ﴾ [١٢٣] فقد قرأها أبو عمرو وحمزة والكسائي برفع ((تكونُ)) كما قرأها غيرهم بالنصب[١٢٤].

٤ – قاعدة جواز الوقف على الاسم المنقوص بإثبات الياء.

أخذت هذه القاعدة من قراءة ابن كثير لقوله تعالى: ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [١٢٥] . أي بإثيات الياء وقفاً

ومن القواعد المذهبية التي بنيت من القراءة ما يأتي: –

١ – قاعدة معاملة ((ثم)) كالفاء والواو في نصب الفعل المضارع بعد فعل الشرط .

وذلك بنصب الفعل المضارع بعد ثم، فقد بنى الكوفيون هذه القاعدة على قراءة الحسن لقوله تعالى:﴿ وَمَن يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ يُدْرِكْهُ المَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾[١٢٦] وهي قراءة شاذة – بنصب الفعل المضارع ((يدرك))[١٢٧].

٥ – قاعدة إعمال (إن)) المخففة من الثقيلة إعمال ((إن)) الثقيلة.

قاعدة مشتركة بين البصريين والكوفيين من القراءة. وذلك مثل قاعدة إعمال ((إن)) عمل ليس، إذا دخلت على الجملة الإسمية، فهذه قاعدة بناها الكسائي على قراءة سعيد[١٢٨] بن جبير لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡ﴾[١٢٩] بتخفيف إن، ونصب عباداً وقد وافقه عليها معظم الكوفيين وطائفة من البصريين[١٣٠]. ولعل السبب في إقبال هؤلاء على القراءة يستوحونها قواعدهم كون كثير منهم قد جمع بين الاشتغال بالقراءات من ناحية والاهتمام بالنحو من ناحية أخرى، فكانت بذلك طبقة من القراء النحويين أمثال عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء وأبي الأسود الدؤلي والكسائي والخليل ولم يكن اعتماد النحوي على القراءة في بناء قاعدة شخصية مرتبطاً بمذهبه الذي ينتمي إليه، بل كان أحياناً وهو ما نعنيه في هذا الباب يختص بالقاعدة التي يرتئيها مستنداً إلى القراءة التي يعتقد فيها بأنها ما قد رآه بل إن من النحاة الذين اعتمدوا على القراءة في بناء قواعدهم من لم ينتم إلى مدرسة أو مذهب معين كابن هشام[١٣١] أو من كان ينسب إلى مدرسة ما ولكن قد اتسم باستقلال الشخصية. كابن[١٣٢] مالك،[١٣٣] وعلى ذلك نقول إن القواعد الشخصية التي بنيت على قراءات مختلفة من الكثرة بما يجعلنا لا نستطيع حصرها في هذا المكان غير أنني أعرض أمثلة منها : –

٦ – قاعدة تأنيث الفعل للفاعل بإلا في النثر: جوز النحاة مثل هذا في الشعر اعتماداً على قول الشاعر.

ما برِئَتْ من رِيبَةٍ وذمْ  في حَزْبِنَا إلا بَنَّاتُ العَمّ[١٣٤]

ولم يجوزه أحد في النثر إلا ابن مالك، وقد اعتمد في ذلك على قراءة قوله تعالى: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً﴾[١٣٥] وقوله كذلك: ﴿فأصبحوا لا يرى إلا مساكنهم﴾[١٣٦] برفع ((صحية)) و ((مساكن))[١٣٧] .

٧ – قاعدة العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار.

فهذه القاعدة وهي مع كونها قاعدة من قواعد المذهب الكوفي إلا أنها قد ارتئيت كذلك من قبل شخصيتين بصريتين وهما يونس[١٣٨] وقد اعتمدا في رأيهما على ما اعتمد عليه الكوفيون وهو قراءة قوله تعالى:﴿ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾[١٣٩] بجر كلمة الأرحام بدون إعادة الخافض معها[١٤٠].

٨ – جواز حذف المبتدأ المقترن بالفاء بعد الشرط.بناها ابن مالك على قراءة طاووس[١٤١] لقوله تعالى: ﴿ وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡيَتَٰمَىٰۖ قُلۡ إِصۡلَاحٞ لَّهُمۡ خَيۡرٞ﴾[١٤٢] (قل أصْلَح لهم) أي أصلح لهم فهو خير على اعتبار أن الأمر في الآية الكريمة قد تضمن معنى أداة الشرط [١٤٣] .

٩ – مجيء ((إلى)) زائدة للتوكيد. رآها الفراء[١٤٤] واستدل لها بقوله تعالى: ﴿فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيهِمْ ﴾[١٤٥] في قراءة من فتح الواو من الفعل ((تهوى))[١٤٦] .وقد قيل: إن الفعل قد ضمن معنى ((تميل)) فلا زيادة[١٤٧]. كانت هذه أمثلة لقواعد كانت القراءات سبباً في بنائها أو شاركت في بنائها .

ثانياً: قراءات أَيّدَتْ بها قاعدة نحوية.

لم يقتصر أثر القراءات في القاعدة النحوية على بنائها أو استنتاجها منها بل تعدى كذلك إلى تأييد القاعدة وتثبيتها، فقد كان العلماء يلقون بآرائهم وقواعدهم يتلمسون لها ما يستطيعون الحصول عليه من أدلة وشواهد من القرآن الكريم أو الحديث أو الشعر والنثر، وبمقدار ما يكون عليه دليل القاعدة من قوة وصحة تكون عليه القاعدة من الثبات والصحة كذلك ولقد كانت القراءات مجالاً واسعاً للأئمة والعلماء وجدوا فيها من الأدلة ما يتسع لقواعدهم ونظرياتهم سواء منهم البصريون أم الكوفيون أم الشاميون، إلا أن الكوفيين ظلوا في هذا المجال أسبق من غيرهم – سواء على مستوى الأفراد أو المدارس أو المذاهب. ومن القواعد التي حظيت بتأييد القراءات لها ما يأتي: –

١ – حذف المضاف إليه مع ((قبل وبعد)) دون نيته لا لفظاً ولا تقديراً: وقد أُيدت بقراءة قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ ﴾[١٤٨] بتنوين كلمتي: ((قبل وبعد)) على اعتبار أنهما قد قطعتا عن الإضافة لفظاً ومعنى وهما في هذه الحالة نكرتان لتنوينهما[١٤٩].

٢ – الاسم المقترن بأل والمعطوف على منادى:

وذلك مثل: يا محمد والغلام، وفي مثل هذا المعطوف يجوز الرفع عطفاً على لفظ (محمد) ، ويجوز فيه النصب مراعاة لمجله .

وقد أُيد وجه النصب بقراءة السبعة لقوله تعالى: ﴿يُجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾[١٥٠] ، كما أيد الرفع – الطيرُ – بقراءة اختارها الخليل وسيبويه[١٥١]

٣ – صرف الممنوع من الصرف لإرادة التناسب:

أيدت هذه القاعدة بقراءة نافع والكسائي من السبعة بالتنوين وصلاً لقوله تعالى: ﴿سَلَاسِلَا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا ﴾[١٥٢] صرف لمناسبة اقترانه بكلمة ((أغلالاً)) وهي مصروفة كما أيدت بقراءة الأعمش لقوله تعالى: ﴿ولا يغوثاً ويعوقاً ونسراً﴾[١٥٣] بصرف يغوث ويعوق وهما يحتويان على سبب المنع من حيث علميتهما ووزن الفعل فيهما، وذلك لمناسبة ((نسراً)) وهي كلمة منونة[١٥٤] .

٤ – رفع الفعل المضارع الدال على الحال بعد ((حتى)) .

أيدت هذه القاعدة بقوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾[١٥٥] وذلك برفع الفعل المضارع لدلالته على الحال، وذلك حسب قراءة نافع [١٥٦] .

٥ – نصب الاسم المشغول عنه، إذا لم يقم سبب لوجب نصبه أو رفعه:

أيدت هذه القاعدة بقراءة قوله تعالى: ﴿جَنَّتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ اٰبَآئِهِمْ ..﴾[١٥٧] بنصب جنات.

٦ – قد تحذف الصفّة ويبقى موصوفها:

قد استدل النجاة لهذه القاعدة بقوله تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلِّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾[١٥٨] فالسفينة موصوفة، وقد حذفت صفتها وهي كلمة ((صالحة)) أي أخذ كل سفينة صالحة غصباً، وقد أيد وجود الحذف وصحته بقراءة ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَلِكَ يَأْخُذُ كُلَّ سفِينَةٍ ((صالحة)) غَصْبًا﴾[١٥٩].

٧ – قاعدة إتيان ((معّ)) اسماً : استدل عليها سيبويه في حكايته: ذهبت من معه، كما استدل على ذلك بتنوين هذه الكلمة إذ يقال:

((معاً)) وقد أُيّدت هذه القاعدة بقراءة قوله تعالى: ﴿هَذَا ذِكْرُ مَن مَعِىَ ﴾[١٦٠].

٨ – قاعدة إلحاق الفعل بعلامتي التثنية والجمع إذا كان فاعله مثنى أو مجموعاً، والمعروف أن الفعل إذا أسند للفاعل المثنى أو المجموع جرد من علامتيهما .فيقال: جاء المحمدون وجاء المحمدان، ولا يقال جاؤوا أو جاءا، وقد أجاز جمع من النحاة مثل هذا التركيب ونسبوه إلى لغة طي[١٦١] وقد استدلوا عليه بأدلة كثيرة منها قول الرسول ﷺ: (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)[١٦٢]. كما استشهد لها كذلك بالقرآن الكريم وذلك في قوله تعالى: (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا )[١٦٣] ، وقد أيد ابن مالك هذا الوجه بقراءة الحسن (يوم يُدعّوا كل أناس بإمامهم)[١٦٤] حيث قال في ذلك: وفي قراءة الحسن شاهد للغة (أكلوني البراغيث)[١٦٥] .

٩ – مجيء ((أن)) بمعنى ((لعل)) قد تكون أن مفتوحة الهمزة بمعنى لعل كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنونَ ﴾[١٦٦] .

وقد أيدت هذه القاعدة بقراءة هذه الآية هكذا (وما يشعركم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون)[١٦٧] وقد رأى هذا الرأي الخليل بن أحمد وأيده فيها الزجاج ورده الفارسي[١٦٨]، إذ قال: ((التوقع الذي في لعل ينافيه الحكم بعدم إيمانهم))[١٦٩] .

١٠ – قاعدة تقدم الحال على صاحبها المجرور .

واستدل لهذه القاعدة بقراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿وَالسَّمٰوٰتُ مَطْوِيَّاتُ بِيَمِينِهِ﴾[١٧٠] بنصب مطويات، وبقراءة قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الأَنْعٰمِ خَالِصَةٌ لِذكُورنَا ﴾[١٧١] وفي ذلك يقول الأشموني[١٧٢]: (واستدل المجيز بقراءة من قرأ الآيتين بنصب)) مطويات، وخالصة )[١٧٣]وغير ذلك من القواعد التي ساهمت القراءات في بنائها .

ثالثاً : قراءات رُدت بها قاعدة نحوية :

لم تقتصر مهمة القراءات على توليد القاعدة النحوية أو دعمها وتأييدها بل كانت في بعض الأحيان ناقضاً لهذه القاعدة ودافعاً لها، فقد اعتمدت بعض المذاهب كما اعتمد بعض النحاة على القراءات في نقض ما قد يري غيرهم من آراء لم تنل موافقتهم أو تأييدهم فنراهم قد اتخذوا من القراءة دليلا عكسيّاً على صواب ما يرون وخطى ما يراه غيرهم. فيمن ذلك ما يلي: –

١ – قاعدة بناء (حيث) على الضم وهدم إعرابها.

وقد نقضت هذه القاعدة بجواز إعرابها في ذلك على قراءة من قرأ (حيثٍ) بالكسر في قوله تعالى: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾[١٧٤].

٢ – قاعدة إضافة الزمن المبهم إلى فعل معرب أو جملة إسمية، ووجوب إعرابه عند البصريين.

وقد نقض هذا الوجوب بقراءة نافع لقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[١٧٥] بفتح يومَ. وقراءة غير ابن كثير وأبي عمرو من السبعة ولقوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسُ لِنَفْسٍ شَيْئًا﴾[١٧٦] بالفتح كذلك[١٧٧] ونستطيع كذلك أن نعتبر من هذا النوع كل قراءة اعتمد عليها النحاة وترتب عليها استثناء من عموم أو حكم معلوم كقاعدة تأنيث الفعل للفاعل المنفصل بإلا في النثر وهي القاعدة التي تقدم ذكرها في صدد الحديث عن أثر القراءة في بناء القاعدة النحوية، وهي من القواعد التي اختص بها ابن مالك ونقض حصر النحاة لهذا التأنيث في الشعر فقط حيث استطاع بقراءة قوله تعالى : ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً ﴾[١٧٨] بالرفع، وقوله تعالى أيضاً ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَكِنُهُمْ ﴾[١٧٩] أن ينقض هذا الحصر وينشئ في الوقت نفسه قاعدة أخرى[١٨٠].

رابعاً: قراءات ترتبت عليها وجوه إعرابية في الآية الواحدة:

كانت القراءات أحياناً سبباً في اختلاف النحاة في توجيه الآية القرآنية

من حيث إعرابها، ومن ذلك ما يلي: –

١ – قراءة عيسى بن عمر لقوله تعالى: (إنَّ كلا فيها))[١٨١] . وقد وقف النحاة من إعراب ((كلا)) المواقف التالية: – فيرى الفراء والزمخشري أن ((كلا)) توكيد لاسم (إن)، ويرى ابن مالك

أنها حال من الضمير المستقر في الجار والمجرور المرفوع[١٨٢]، ويعارض ابن هشام في مغني اللبيب هذين الإعرابيين. ثم يقول والصواب أنها بدل وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدلّ كل جائز إذا كان مفيداً للإحاطة[١٨٣]. ولم يقتصر ابن هشام على إبداء رأيه في إعراب كلا، بل نراه يضعف رأي ابن مالك في إعرابه السابق من ناحيتين وهما : –

١ – تقديم الحال على عامله الظرف. أن تكون حالاً[١٨٤].

٢ – قطع ((كل)) عن الإضافة لفظاً وتقديراً لتكون نكرة وبالتالي يصح

٢ – قراءة ابن أبي عبلة لقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ ءَاثِمٌ قَلْبُهُ ﴾[١٨٥] بنصب قلبه – وهي قراءة شاذة – وقف النحاة في إعراب هذه الكلمة كما ياتي:

يرى مكي ابن أبي طالب أنها تمييز، ويضعفه ابن هشام، ويعربها تشبيهاً بالمفعول به، أو بدلاً من اسم (إن)[١٨٦] .

٣ – قراءة قوله تعالى: ﴿وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُم مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ ﴾[١٨٧] برفع ونصب ((مودة)) وقد ترتب على هاتين القراءتين ما يلي: – أ – إذا قرئت (مودةٌ) بالرفع كانت ((ما)) اسم موصول بمعنى الذين وهي اسم (إن) والمعنى: إن الذين اتخذتموهم أوثاناً من دون الله مودة بينكم.

ب – ومن قرأ ((مودة)) بالنصب كانت ((ما)) كافة، ((وأوثاناً)) مفعولاً به

أول، و ((مودة)) مفعولاً به ثانياً. أو مفعولاً لأجله[١٨٨]. قراءة قوله تعالى: ﴿لَيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾[١٨٩] بنصب ((البر)) وهي قراءة سبعية، وقد قرئت بالرفع كذلك[١٩٠] ، فعلى النصب يكون لفظ ((البر)) خبراً لليس وعلى الرفع يكون اسمها وهو أقوى بحسب المعنى[١٩١] .قراءة قوله تعالى: ﴿ وَيَسْئَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾[١٩٢] قوئت كلمة ((العفو)) بالنصب وبالرفع، وعلى القراءتين يختلف إعراب الآية: فعلى نصب العفو تعرب ((ما)) مفعولاً به لينفقون وعلى قراءة الرفع، تعرب ((ما))استفهامية، وهي مبتدأ، و ((ذا)) موصولة والعفو ((خبر)) لمبتدأ محذوف تقديره: ((المنفق))[١٩٣].قراءة قوله تعالى: ﴿قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُم به السِّحْرُ ﴾[١٩٤] فقد قرئت كلمة ((السحر)) كما ذكرنا، وقرئت هكذا ((السحر)) بزيادة همزة الاستفهام، كما قرئت (ما جئتم به سحر). فعلى القراءة الأولى تعرب (ما)) موصولة، وهي مبتدأ و ((السحر)) خبرها، وعلى القراءة الثانية ((ما)) مبتدأ وما بعده خبر، كلمة السحر بدلاً من ((ما)» أو خبراً لمبتدأ وما بعده خبر، كلمة السحر بدلاً من ((ما)) أو خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: أهو السحر، ويقوي الوجه الأول القراءة الثالثة وهي: ﴿مَا جِئْتُم بِهِ السِّحْرُ ﴾[١٩٥] .قراءة قوله تعالى: ﴿هَيْتَ لَك ﴾[١٩٦] فقد قرئت كلمة ((هيت)) بفتح الهاء كما قرئت بكسرها، فعلى الأولى تعرب اسم فعل ماضٍ بمعنى تهيات، أو اسم فعل أمر بمعنى أقبل وعلى قراءة الكسر تكون فعلا بمعنى تهيأت[١٩٧].

يتبين من خلال هذه الأمثلة أن القراءات القرآنية لم تكن مجرد تنوع لفظي، بل كانت عنصراً فاعلاً في بناء النحو العربي، إذ أسهمت في إنشاء القواعد، وتأكيدها، وإثارة الخلاف حولها.كما يظهر أن اختلاف النحاة في التعامل مع القراءات يعكس اختلافاً أعمق في مناهجهم، بين من يقدّم القياس ومن يعتد بالسماع. ومع ذلك، تبقى القراءات القرآنية مصدراً لغوياً أصيلاً لا يمكن إغفاله، لما لها من أثر بالغ في فهم اللغة العربية وتقعيدها و علم القراءات القرآنية ليس مجرد أسلوب في التلاوة، بل هو رافد علمي أساسي للعلوم الشرعية كافة، حيث أسهم اختلاف القراءات في إثراء المعاني وتوسيع الدلالات وترجيح الأقوال، وتوجيه الاجتهاد في التفسير والفقه وأصوله، فضلًا عن تأثيره في علوم اللغة والبلاغة والعقيدة.

## نتائج البحث

القراءات المتواترة مصدر أصيل من مصادر الاستدلال في العلوم الشرعية.اختلاف القراءات اختلاف تنوع لا تعارض، ويثري المعنى القرآني.

للقراءات أثر واضح في توجيه التفسير واستنباط الأحكام الفقهية.القراءات أسهمت في بناء القواعد الأصولية واللغوية.

## التوصيات:

ضرورة العناية بدراسة أثر القراءات في مختلف العلوم الشرعية بشكل موسع.إدراج دراسة القراءات وأثرها ضمن مقررات الدراسات العليا في أقسام الشريعة وعلوم القرآن.تشجيع البحوث المقارنة التي توضح أثر القراءات في المسائل الخلافية الفقهية والأصولية.الإفادة من القراءات في تجديد الخطاب التفسيري المعاصر ضمن الضوابط العلمية والشرعية.استكمال دراسة بقية المسائل المتعلقة بأثر القراءات التي لم يتسع لها هذا البحث.

## المراجع

### ـ القرآن الكريم


٢- معجم مقاييس اللغة ، ابو الحسين احمد بن فارس ، تحقيق : انس محمد الشامي ، دار الحديث ، القاهرة ، الطبعة : الاولى ٢٠٠٨م.

٣- المفردات في غريب القران ، الحسين بن محمد الراغب الاحبهاني ، تحقيق : محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة ، بيروت.

٤- لسان العرب ، ابي الفضل ابن منظور ، دار صادر ، بيروت.

٥- معجم الصحاح ، اسماعيل بن محمد الجوهري ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان الطبعة : الرابعة.

٦- النهاية في غريب الحديث ، مجد الدين محمد بن الاثير ، المكتبة العلمية ، بيروت ١٩٧٩م.

٧- البرهان في علوم القران ، محمد بن عبدالله بدر الدين الزركشي ، تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار احياء الكتب العلمية ، القاهرة.

٨- لطائف الاستشارات الفتون القراءات ، شهاب الدين القسطلاني ، تحقيق : عامر السيد عبد الصبور شاهين ، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ، مطابع الاهرام ، مصر ، ١٣٩٢هـ .

٩- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر ، احمد بن محمد البنا الدمياطي ، تحقيق : شعبان بن محمد اسماعيل عالم الكتب ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٧ هـ .

١٠- الاتقان في علوم القران ، عبد الرحمن بن ابي بكر ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.

١١- القاموس المحيط ، مجد الدين ابو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، تحقيق ، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بأشراف محمد نعيم العرقسوسي ، الرسالة ، بيروت – لبنات ، الطبعة : الثامنة، ١٤٢٦ – ٢٠٠٥م .

١٢- علم القراءات ، د محمد آل اسماعيل ، تقديم : الشيخ عبد العزيز بن عبدالله آل الشيخ ، مكتبة التوبة ، ط١ ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

١٣- قراءة في نحو القراءات القرآنية ، بو سخاوي حبيب ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان

١٤- رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية ، د.غانم قدوري الحمد ، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس ، العراق ، ط١ ، ١٤٠٢ – ١٩٨٢م.

١٥- اشهر المصطلحات في فن الاداء وعلم القراءات احمد عبد السميع الحفيان ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان

١٦- النشر في القراءات العشر ، ابن الجذري تحقيق : علي محمد الصباغ ، المطبعة التجارية الكبرى.

١٧- فنون الافتان في عيون علوم القران ، ابي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ، تحقيق : حسن ضياء الدين ، دار البشائر الاسلامية ، ط١ ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.

١٨- الكافي في القراءات السبع ، ابي عبدالله محمد الرعيتي الاندلسي ، تحقيق : احمد محمود ، الشافعي ، دار الكتب العلمية ، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٩- الاجابات الواضحات لسؤالات القراءات ، احمد محمود الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٠م.
٢٠- بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ابو الوليد محمد بن احمد بن محمد بن احمد بن رشد القرطبي الاندلسي ، خرج احاديثه : فريد عبد العزيز الجندي ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٢١- التفسير الكبير ، الرازي ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، ط٣، ١٤٢٠هـ .
٢٢- الكشاف ، الزمخشري ، تحقيق : مصطفى حسين احمد ، دار الريان للتراث ، القاهرة ، ط٣، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٢٣ - البحر المحيط ، ابو حيان الاندلسي ، دار الفكر ، بيروت ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.
٢٤- الاعلام ، الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط٧، ١٩٨٦م.

## هوامش البحث

[١] ينظر : معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: انس محمد الشامي، دار الحديث، القاهرة، ط٢٠٠٨ ،١م، ٧٧١ (مادة قرأ)، والمفردات في غريب القرآن، الحسين بن محمد الراغب الاصبهاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، ٦٦٨ (مادة قرأ) ولسان العرب، ابي الفضل ابن منظور، دار صادر، بيروت، ١٢٨ /١ ، (مادة قرأ).

[٢] سورة القيامة/ الاية: ١٧ .

[٣] ينظر : معجم الصحاح، اسماعيل بن محمد الجودري، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٨٤٥ ،٤، (مادة اقرا).

[٤] ينظر: البرهان في علوم القرآن، محمد بن عبد الله بدر الدين الزركشي، (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار احياء الكتب العربية، القاهرة، ٣١٨ /١.

[٥] ينظر: منجد المقرئين ومرشد الطالبين، محمد بن محمد بن الجزري، (ت ٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية، ١٤٠٠هـ، ٣.

[٦] ينظر: لطائف الاشارات لفتون القراءات، شهاب الدين القسطلاني، (ت ٩٢٣هـ) تحقيق: عامر السيد عبد الصبور شاهين، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية، مطابع الاهرام، مصر، ١٣٩٢هـ، ١٧٠/١

[٧] ينظر: اتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر، احمد بن محمد البنا الدمياطي، (ت ١١١٧هـ)، تحقيق: شعبان بن محمد اسماعيل، عالم الكتب، ط

[٨] ينظر : النشر ، ابن الجزري، ١٥.

[٩] ينظر : رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، غانم قدوري الحمد، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس، العراق، ط٢ ، ١٩٨٢م، ٦٣٤، واتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر، احمد بن محمد البنا، الدمياطي، (ت ١١١٧)، تحقيق: شعبان محمد اسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ٥١.

[١٠] صورة البقرة/ جزء من الاية: ١١٦.

[١١] سورة آل عمران/ جزء من الآية: ١٨٤.

[١٢] سورة التوبة/ جزء من الاية: ١٠٠

[١٣] ينظر: فنون الافنان في عيون علوم القرآن، ابي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: حسن ضياء الدين عتو، دار البشائر الاسلامية، ط١٤٠٨ ،١هـ - ١٩٨٧م، ٢٤٩، والنشر، ابن الجزري، ١٦/١

[١٤] سورة البقرة/ جزء من الاية: ٥٤.

[١٥] ينظر: النشر، ابن الجزري، ١٦ /١، والاجابات الواضحات لسؤالات القراءات، احمد محمود الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١٤٢٣ ،١هـ - ٢٠٠٢م، ١٧.

[١٦] ينظر النشر في القراءات ،العشر ، ابن الجزري ، ٢٥/١.

[١٧] ينظر : علم القراءات نبيل آل اسماعيل ، ٤٠.

[١٨] هو محمد بن عبد الرحمن بن السميفع، قراءته شاذة منقطعة السند، قيل انه توفي سنة تسعين، ينظر : الفهرس، ابن النديم، ٤٩، والطبقات، ابن الجزري، ٠٢١٨ -٢١٧ /٢

[١٩] سورة يوسف/ جزء من الاية: ٩٢.

[٢٠] ينظر: النشر، ابن الجزري، ٢٠ /١.

[٢١] سورة الاعراف/ الاية: ١٠.

[٢٢] ينظر : النشر، ابن الجزري، ١/٢٠.

[٢٣] دفاع عن القراءات: ٢٠.

[٢٤] صورة الحجر : الآية ٥٦.

[٢٥] ينظر: جامع البيان ٢٨/١٤

[٢٦] ينظر: النشر ٢/٣٠٢.

[٢٧] سورة الفاتحة: الآية ٤.

[٢٨] سورة غافر: الآية ١٦، رجح الزمخشري قراءة (مَلِكِ) و ص١٦٢ وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحمزة على قراءة (مالك) بالألف وهي قراءة عاصم والكسائي وهما من القزاء السبعة. ينظر: البدور الزاهرة ص١٥.

[29] سورة الناس: الآية ٢.

[٣٠] الكشاف: ٩/١

[٣١] صورة الحج : الآية ٣٨.

[٣٢] الكشاف: ٣/٣٤. وينظر : النشر ٣٢٦/٢

[٣٣] سورة آل عمران : الآية ٢ ، ١.

[٣٤] المحرر الوجيز ٣/٧، وانظر معجم القراءات ٢/٤، لعل تكرار عاصم لوجود روايات عنه عند ابن عطية.

[٣٥] سورة الفاتحة : الآية ٤.

[٣٦] البيت لعمرو بن كلثوم من معلقته المشهورة، وهو في شرح القصائد السبع الطوال

لأبي بكر الأنباري ص ٣٨٨.

[٣٧] الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١٣٩/١

[٣٨] سورة الأعراف: الآية ١٥.

[٣٩] قراءة معائش بالهمزة شاذة، انظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص٤٢.

[٤٠] البحر المحيط: ٢٧٢ – ٤/٢٧١.

[٤١] البحر المحيط: ابو حيان الاندلسي، ٢٧١/٤-٢٧٢

[٤٢] سورة النساء : الآية ١.

[٤٣] البيت لمجهول، وهو في كتاب سيبويه ٣٩٢/١، وعند المبرد: الكامل ٣٩/٣

[٤٤] هذا البيت لمسكين الدارمي، وهو عند ابن يعيش. المفصل ٣/٧٩، شرح شواهد الألفية للعيني ١٦٤/٣، والحيوان للجاحظ ٤٩٤/٦.

[٤٥] مفاتيح الغيب للرازي: ١٧٠/٤.

[٤٦] هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج، عالم بالنحو واللغة، ولد ومات في بغداد له مصنفات عديدة منها معاني القرآن وإعرابه. توفي سنة (٣١١م) انظر: بغية الوعاة ١١/١.

[٤٧] صحيح البخاري في (كتاب التوحيد) (باب السؤال بأسماء الله والاستعاذة بها) ١٣/ ١٧٠، وصحيح مسلم في (كتاب الأيمان) (باب: النهي عن الحلف بغير الله) ٠١٢٢٦/٣

[٤٨] مفاتيح الغيب للرازي: ١٧٠/٥.

[٤٩] سورة البقرة: الآية ٢٨٤.

[٥٠] ينظر: روح المعاني للألوسي: ٦٦/٣.

[51] سورة الإسراء: الآية ١٦.

[٥٢] النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري ٣٠٦/٢.

[٥٣] احكام القرآن لابن العربي : ١٢٠١/٣ ينظر : معجم القراءات ٣١٣/٣

[٥٤] سورة النساء: الآية ٦.

[٥٥] ينظر : بداية المجتهد لابن رشد ١/٥٨، والمهذب: للشيرازي ١/٣٠ ومختصر الخرقي ص ٢١ والمبدع في شرح المقنع والمغني لابن قدامة ١/١٢/٣٣٨. وفي حاشية على
الشرح الكبير للدسوقي ١/١٧٣.

[٥٦] سورة البقرة: الآية ٢٢٢.

[٥٧] ينظر: المحلي: أحكام القرآن ٢٠٢،٢٠٣/١ فتح الغفار لابن نجيم ١١٣/٢، واحكام القرآن للجصاص ٣٥٠/١، وسبل السلام الغفار لابن نجيم ١١٣/٢، وأحكام القرآن للجصاص ٣٥٠/١، وسبل السلام للصنعاني ١٣٨/١.

[٥٨] سورة النمل الآية ١٢٧

[٥٩] جامع البيان ، الطبري ، ١٣٢/٨

[٦٠] سورة الأعراف: الآية ١٩٤.

[٦١] البحر المحيط لأبي حيان: ٤٤٤/٤

[٦٢] سورة البقرة: الآية ٧.

[٦٣] جامع البيان للطبري ٢٦٢/١.

[٦٤] سورة البقرة : الآية ٢٢٦

[٦٥] هذا مخالف لرسم المصحف وبعض العلماء يرى انه ليس قراءة وانما هو تفسير، ينظر : مفاتيح الغياب، الرازي ،٨٥/٣

[٦٦] مفاتيح الغيب للرازي : ٨٥/٣.

[٦٧] أحسن الأثر لمحمود الحصري: ص٩٩.

[٦٩] أحسن الأثر للحصري: ص٥٣.

[٧٠] هو الإمام أبو محمد سليمان بن مهران الكوفي الأعمش الحافظ المقرى الورع أصله من بلاد الري، ومنشأه ووفاته في الكوفة، كان عالماً بالقرآن والحديث والفرائض، توفي سنة (١٤٨هـ) انظر: ترجمته في ابن صعد: الظبقات الكبرى ٢٣٨/٦، والأعلام ١٣٥/٣

[٧١] هو التابعي الجليل عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري المدني الكوفي توفي سنة (٨٣هـ) انظر: ترجمته في الطبقات الكبرى ١٠٩/٦-١١٣،وسير أعلام النبلاء ٤/ ٠٢٦٢

[٧٢] غاية النهاية : ٢/٠٣٤٢

[٧٣] غاية النهاية لابن الجزري: ٣٠٢/٢

[٧٤] أحسن الأثر: ١٢.

[٧٥] لطائف الإشارات ٩٤/١

[٧٦] لطائف الإشارات: ٩٤/١

[٧٧] المغني لابن قدامة : ١٦٥/٢

[٧٨] أحكام القرآن لابن العربي: ١٦٩/١

[٧٩] مجموع الفتاوى: ٤٠٤/١٣

[٨٠] مجموع الفتاوى: ٣٩٣/١٣-٣٩٤

[٨١] انظر : بداية المجتهد لابن رشد ١/٥٨، والمهذب: للشيرازي ١/٣٠ ومختصر الخرقي ص ٢١ والمبدع في شرح المقنع والمغني لابن قدامة ١/١٢/٣٣٨. وفي حاشية على
الشرح الكبير للدسوقي ١/١٧٣.

[82] سورة البقرة : الاية ٢٢٢

[83] سورة البقرة : الآية ١٢٥

[84] سورة البقرة ، الآية ١٩١

[٨٥] سورة البقرة : الآية ٢٨٢

[86] سورة النساء : الاية ٤٣

[٨٧] ينظر : شرح الكوكب المنير ، الفتوحي ، ١٤٠/٢٠، روضة الناظر ابن قدامة ،١٨١/١.

[٨٨] ينظر : مقدمات ابن رشد ٦/١، الشرح الصغير للدردير ٥٤/١-٥٥، والكافي لابن قدامة ٤٦/١، والمبدع شرح المقنع ١٦٥/١-١٦٧.

[٨٩] سورة البقرة: الآية ٢٣٨.

[٩٠] هي أم المؤمنين حفصة بنت عمر بن الخطاب رضي الله عنهما زوج رسول الله * توفيت سنة(٤٥هـ) ينظر: ترجمتها في: الطبقات الكبرى لابن سعد ٨١/٨-٨٦، والإصابة لابن حجر ٥١/٨.

[٩١] جامع البيان ٢٠٥/٥-٢١٣، والبحر المحيط ٢٤٠/٢ ومختصر في شواذ القرآن ص ١٥.

[٩٢] جامع البيان للطبري ١٧٥/٥. وتفسير البحر المحيط ٢٤٠/٢ ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ١٥.

[٩٣] المصاحف لابن أبي داود ص٩٨، وجامع البيان ١٧٦/٥-١٧٨، والبحر المحيط ٢٤٠/٢.

[٩٤] هي أم المؤمنين زوج النبي للفي أم سلمة هند بنت أبي أمية المخزومية القرشية تزوجها الرسول بعد وفاة زوجها أبي سلمة المخزومي. أسلمت قديماً وهاجرت هجرتين، هي آخر أمهات المؤمنين وفاة. توفيت سنة ٧١ قبل ٧٢، وقبل ٧٣ هـ ينظر: ترجمتها في الطبقات لابن سعد:٨٦/٨-٩٦ والإصابة ٢٠٣/٨

[٩٥] جامع البيان ٥/١٧٦، المصاحف لابن أبي داود: ٩٨.

[٩٦] إعراب القرآن للنحاس ١/٣٢٠، والكشاف ٢٩/١، ومعجم القراءات القرآنية ١/١٨٤- ١٨٥.

[٩٧] ينظر: المبسوط ١/١٤١، وتبيين الحقائق ١/٨٠، وحاشية ابن عابدين ١/٣٦١، والمجموع ٣/٦٠، وتحفة المحتاج ١/٤١٩، ونهاية المحتاج ١/٣٧١، وشرح منتهى الإرادات ١/١٣٤ والمغني ١/٣٨٦، والمحلى ٤/٢٤٩، والبحر الزخار ٢/١٥٩.

[٩٨] فتح الباري ٩/٠٢٦٤

[٩٩] السابق والمحلى ٤/٢٥٦، والبحر المحيط ٢٤٠/٢

[١٠٠] سورة الأحزاب: الآية ٤٠.

[١٠١] ينظر : حاشية ابن عايدين ٣٦١/١.

[١٠٢] أخرجه البخاري (في كتاب الجهاد والسير) (باب الدعاء على المشركين بالهزيمة والزلزلة) ٢٣٣/٣.

[١٠٣] هو الصحابي الجليل سمرة بن جندب بن هلال الفزاري: صحابي، من الشجعان القادة، نشأ في المدينة، ونزل البصرة، فكان زياد يستخلفه عليها إذا سار إلى الكوفة. مات بالكوفة صنة (٦٠هـ)، ينظر : في ترجمته: سير أعلام النبلاء ١٨٣/٣-١٨٦، والإصابة ١٣٠/٣

[١٠٤] رواه الترمذي: (في كتاب التفسير) (باب: ومن سورة البقرة) ٢١٧/٥، وأحمد في المسند: ١٢/٥.

[١٠٥] شرح مسلم للنووي: ١٣/٥، والمجموع ٦١/٣.

[١٠٦] ينظر: مواهب الجليل ٤٩٨/١،. والحاشية على الشرح الكبير للدسوقي ١٦٥/١، والحاشية على الشرح الصغير للصاوي ٢٢٧/١.

[١٠٧] سورة الإسراء: الآية ٧٨.

[١٠٨] ينظر: مواهب الجليل ٤٨٩/١، وأحكام القراك لابن العربي ٢٢٤/١، وأحكام القرآن للكيا الهراسي ٢١٤/١، والتفسير الكبير للرازي ١٥٨/٦.

[109] سورة الشعراء : الآية ١٩٢-١٩٥

[١١٠] سورة الانعام ، الآية ١٣٧

[١١١] أثر القرآن والقراءات في النحو العربي لمحمد سمير اللبدي: ص٣٦٩ – ٣٤٧.

[١١٢] سورة غافر: الآيتان ٣٧ ،٣٦.

[١١٣] ينظر: شرح ألفية ابن مالك للأشموني: ٣/٣١٢-٣١٣.

[١١٤] ينظر: شرح شواهد الأشموني للصيني: ٣/٣١٢.

[١١٥] صورة عبس : الآيتان ٣-٤.

[١١٦] سورة البقرة: الآية ٢٨٤.

[١١٧] ينظر : النشر ٢/٢٣٧.

[١١٨] ينظر : تفسير البحر المحيط ٢/٣٦٠، وينظر: معجم القراءات القرآنية ١/٢٣٠.

[١١٩] سورة الأعراف: الآية ١٨٦.

[١٢٠] أوضح المسالك لابن هشام: ٣/١٩٥. وانظر: معجم القراءات القرآنية ٢/٤٢٦.

[١٢١] هو : زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري، أبو أمامة، شاعر جاهلي، من الطبقة الأولى، من أهل الحجاز كانت تضرب له قبة من جلد أحمر بسوق عكاظ فتقصده الشعراء فتعرض عليه أشعارها، وكان الأعشى وحسان والخنساء ممن يعرض شعره على النابغة، توفي سنة (١٨ق.هـ) انظر: الأنساب للسمعاني: ٧ – ٣/٦، والأعلام ٥٥ – ٣/٥٤، وينظر: ديوانه ص١٠٦ – ١٠٥.

[١٢٢] شرح ألفية ابن مالك لوشموني: ٤/٢٤.

[١٢٣] سورة المائدة: الآية: ٧١، وانظر : النشر ٢/٢٥٥.

[١٢٤] شرح ألفية ابن مالك للأشموني: ٣/٢٨٣ وينظر : معجم القراءات القرآنية ٢/٢٣١.

[١٢٥] سورة الرعد: الآية ٧.

[١٢٦] سورة النساء: الآية ١٠٠، ينظر : البحر المحيط ٣/٣٣٧.

[١٢٧] مغني اللبيب لابن هشام: ١/١٩١.

[١٢٨] هو: سعيد بن جبير الأسدي، بالولاء، الكوفي، أبو عبد الله، تابعي، كان أعلمهم على الإطلاق، وهو حبشي الأصل، أخذ العلم عن عبد الله بن عباس وابن عمر، ثم كان ابن عباس، إذا أتاه أهل الكوفة يستفتونه، قال: أتسألوني وفيكم ابن أم دهماء؟ يعني سعيداً، وقتله الحجاج بواسط، قال الإمام أحمد بن حنبل: قتل الحجاج سعيداً وما على وجه الأرض أحد وإلا وهو مفتقر إلى علمه. قتل رحمه الله سنة ( ٩٥هـ) ينظر : الطبقات الكبرى ٢٦٧ – ٦/٢٥٦ ، وتهذيب التهذيب ٤/١١.

[١٢٩] سورة الأعراف: الآية ١٩٤.

[١٣٠] ينظر: شرح ألفية ابن مالك للأشموني: ١/٢٥٥، وانظر الكشاف للزمخشري ٢/ ١٣٨ ، ومعجم القراءات القرآنية ٢/٤٣٠.

[١٣١] هو: عبد الله بن يوسف بن أحمد، أبو محمد جمال الدين بن هشام، من أئمة العربية، مولده ووفاته بمصر، قال ابن خلدون: ما نزلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهرة بمصر عالم بالعربية يقال له: ابن هشام أنحى من سيبويه. توفي سبئة (٧٦١هـ) ينظر:
السيوطي بغية الوهاة ٧٠ – ٢/٦٨، والأعلام ٤/١٤٧.

[١٣٢] هو: محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، جمال الدين أبو عبد الله الطائي الشافعي النحوي، أحد الأئمة في علوم العربية والقراءات، أما النحو والتصريف فكان فيهما بحراً لا يجارى، أشهر كتبه الألفية .. تسهيل الفوائد وغيرها. توفي رحمه سنة (٦٧٢هـ) ينظر : غاية النهاية في طبقات القراء ٢/١٨٠، وبغية الوعاة ١٣٧ – ١/١٣٠، والأعلام ٦/٢٣٣.

[١٣٣] أثر القرآن والقراءات لمحمد سمير اللبدي: ص٣٥١ – ٣٥٠.

[١٣٤] هذا البيت من مشطور الرجز غير منسوب لأحد. وهو مذكور عند السيوطي: الهمع ٢/١٧١ ، شرح التصريح لخالد الأزهري ١/٢٧٩.

[١٣٥] صورة يس: الاية ٢٩.

[١٣٦] صورة الأحقاف: الآية ٢٥.

[١٣٧] أوضح المسالك لابن مالك: ١/٢٥٩.

[١٣٨] هو: يونس بن حبيب الضبي الولاء البصري أبو عبد الرحمن، قال السيرافي: بارع في – النحو من أصحاب أبي عمرو بن العلاء، سمع من العرب، وروى منه سيبويه فأكثر، وله قياس في النحو، ومذاهب يتفرد بها، سمع منه الكسائي والفراء، وكانت له حلقة بالبصرة كبيرة. توفي سنة (٢٨٢هـ) ينظر: بغية الوعاة ٢/٣٦٥.

[١٣٩] سورة النساء : الآية ١.

[١٤٠] شرح الألفية للأشموني: ٣/١١٤، وانظر معجم القراءات ٢/١٠٤.

[١٤١] هو: طاووس بن كيسان الهمداني بالولاء، أبو عبد الرحمن، من أكابر التابعين، كانت له جرأة على وعظ الخلفاء والملوك، أصله من الفرس، ومولده ومنشأه في اليمن، توفي حاجاً في مزدلفة سنة (١٠٦هـ)، ينظر: تهذيب التهذيب لابن حجر ١٠ – ٥/٨، والأعلام: ٣/٢٢٤.

[١٤٢] سورة البقرة: الآية ٢٢٠.

[١٤٣] ابن مالك: شواهد التوضيح ص١٣٣ وينظر: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه: ص١٤.

[١٤٤] هو: يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، مولى بني أسد، أبو زكريا المعروف بالفراء، إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفئون الأدب، كان يقال: أمير المؤمنين في النحو. وقد زال عقله آخر عمره. توفي سنة (٢٠٧هـ) ينظر: تاريخ علماء النحويين للمعري ص ١٨٨ – ١٨٧ ، وغاية النهاية ٢/٣٧١، وبغية الوعاة ٢/٣٣٣.

[١٤٥] سورة إبراهيم : الآية ٣٧.

[١٤٦] شرح الألفية للأشموني: ٢/٢١٤، وينظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ص٦٨.

[١٤٧] البرهان للرزركشي: ٤/٢٣٤، وشرح الألفية للأشموني: ٤/٢١٤.

[١٤٨] سورة الروم: الآية ٤، وانظر معجم القراءات ٥/٦٤.

[١٤٩] المقتضب المبرد: ٤/٢٠٧، وشرح الألفية للأشموني: ٢/٢٧٠.

[١٥٠] سورة سبا: الآية ١٠، وينظر: النشر ٢/٣٤٩.

[١٥١] أوضح المسالك لاين هشام: ٣/٨٧، وينظر: معجم القراءات ٥/١٤٦.

[١٥٢] سورة الإنسان: الآية ٤، وينظر: البدور الزهراء ، عبد الفتاح القاضي
ص ٣٣٢.

[١٥٣] سورة نوح: الآية ٢٣، وينظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ص١٦٢.

[١٥٤] شرح الألفية للأشموني: ٣/٢٧٥.

[١٥٥] سورة البقرة: الآية ٢١٤.

[١٥٦] مغني اللبيب لابن هشام: ١/١٢٦ ، وينظر معجم القراءات ١/١٦٥.

[١٥٧] سورة الرعد: الآية ٢٣.

[١٥٨] سورة الكهف : الآية ٧٩.

[١٥٩] شرح الألفية للأشموني: ٢/٧١، والبحر المحيط ١٥٤/٦

[١٦٠] سورة الأنبياء: الآية ٢٤، وينظر: الإتقان ١/١٧٦، ومغني اللبيب لابن هشام: ٣٣٣/١، وينظر : معجم القراءات ٤/١٣١.

[١٦١] شرح الألفية: للأشموني: ٤٨/٢.

[١٦٢] أخرج الحديث البخاري في صحيحه (في كتاب التوحيد) (باب كلام الرب مع جبريل) ١٩٥/٨.

[١٦٣] صورة الأنبياء: الآية ٣.

[١٦٤] سورة الإسراء: الآية ٧١ وينظر معجم القراءات ٣٣٢/٣.

[١٦٥] شواهد التوضيح لابن مالك: ص١٧٢.

[١٦٦] سورة الأنعام: الآية ١٠٩.

[١٦٧] سورة الأنعام: الآية ١٠٩ وهي قراءة أبي بن كعب انظر: الكشاف للزمخشري: ٢/ ٤٤.

[١٦٨] هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد الإمام أبو علي الفارسي، المشهور، واحد زمانه في علم العربية، أخذ عن الزجاج وابن السراج، وطاف بلاد الشام، وله من الكتب: الإيضاح في النحو، والتكملة في التصريف. توفي سنة (٣٧٧هـ) انظر: تاريخ علماء النحو للمعري: ص٢٦ وبغية الوعاة للسيوطي: ٤٩٦/١-٤٩٨

[١٦٩] مغني اللبيب لابن هشام: ٢٥١/١

[١٧٠] سورة الزمر : الآية ٦٧.

[١٧١] سورة الأنعام: الآية ١٣٩. وينظر: مختصر في شواذ القرآن: ص ٤١.

[١٧٢] هو: علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأشموني، نحوي من فقهاء الشافعية، أصله من أشمون (بمصر) ومولده بالقاهرة، ولي القضاء بدمياط. وصنف وشرح ألفية بن مالك في النحو ونظم المنهاج في الفقه. توفي سنة (٩٠٠هـ) انظر : الضوء اللامع للسيوطي: ٦/٤، وكشف الظنون لحاجي خليفة: ١٥٣/١ والأعلام١٠/٥.

[١٧٣] شرح الألفية للأشموني : ١٨١/٢.

[١٧٤] سورة الأعراف: الآية ١٨٢، وينظر: البرهان للزركشي: ٢٧٤، ومعجم القراءات ٢/ ٤٢٥.

[١٧٥] سورة المائدة: الآية ١١٩ ، وينظر: النشر ٢٥٦/٢.

[١٧٦] سورة الانفطار : الآية ١٩ ، والنشر ٣٩٩/٢.

[١٧٧] مغني اللبيب لابن هشام: ٣٥٣/٢.

[١٧٨] سورة يس: الآية ٢٩، بالرفع قراءة أبي جعفر والباقون من العشرة بالنصب. ينظر النشر ٣٥٣/٢.

[١٧٩] سورة الأحقاف: الآية ٢٥، قرأ يعقوب وعاصم وحمزة وخلف (يُرى) بياء مضمومه (مساكنُهم) بالرفع. والباقون من العشرة بالتاء (ترى) وفتحها على الخطاب، ونصب (مساكنهم). ينظر : النشر ٢/٣٧٣.

[١٨٠] أثر القرآن والقراءات لمحمد صمير اللبدي: ص ٣٦١.

[١٨١] سورة غافر: الآية ٤٨، وهي قراءة عيسى بن عمر. ينظر: معجم القراءات ٥١/٦

[١٨٢] مغني اللبيب لابن هشام: ٥١٠/٢

[١٨٣] مغني اللبيب لابن هشام: ٥١٠/٢

[١٨٤] مغني اللبيب لابن هشام: ٥١٠/٢

[١٨٥] سورة البقرة: الآية ٢٨٣، وينظر: البحر المحيط ٣٥٧/٢ وينظر : مختصر في شواذ القرآن ص ١٨.

[١٨٦] مغني اللبيب لابن هشام: ٢/٠٥٧٢

[١٨٧] سورة العنكبوت: الآية ٢٥.

[١٨٨] إعراب القرآن للزجاج: ٣/٩٢٠، وقراءة الرفع لابن كثير وأبو عمرو والكسائي، والباقون من السبعة ينصبها ، ينظر: النشر ٣٤٣/٢

[١٨٩] سورة البقرة: الآية ١٧٧.

[١٩٠] قراءة الجمهور: انظر: النشر ٢٢٦/٢.

[١٩١] التفسير لأبي السعود: ١٤٩/١

[١٩٢] سورة البقرة: الاية ٢١٩.

[١٩٣] إعراب القرآن للزجاج: ١٩١/١، والتفسير لأبي السعود ١٦٧/١ ، وقراءة الرفع لأبي عمرو، والباقون من العشرة بالنصب. انظر: النشر ٢٢٧/٢.

[١٩٤] سورة يونس : الآية ٨١.

[١٩٥] مغني اللبيب لابن هشام: ٢٩٨/١، وانظر: معجم القراءات ٨٧/٣..

[١٩٦] سورة يوسف: الآية ٢٣.

[١٩٧] مغني اللبيب لابن هشام: ٣٠/١، وينظر: النشر ٢٩٣/٢-٢٩٤